

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي:

مذكرة لنيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاديات التمويل والبنوك
فرع: الاقتصاد
العنوان:

دور السوق النقدي في تأمين سيولة الجهاز المصرفي
دراسة السوق النقدي الجزائري 2008-2011

إشراف الدكتورة:
- بنابي فتيحة

إعداد الطالبة:
- بوسعدية سهيلة
تاريخ المناقشة: 2016/05/24

أمام لجنة المناقشة المكونة:

الأستاذ	الرتبة	الصفة
محمد صلاح	أستاذ محاضر ب	رئيسا
بنابي فتيحة	أستاذة مساعدة أ	مشرفة ومقررة
قدوري نور الدين	أستاذ مساعد أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2015 / 2016

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي
أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ
صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي

عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿١٩﴾

النمل: ١٩

شكر وعرفان



في البداية أشكر الله عزو جل الذي وفقني للإتمام هذا العمل المتواضع .

كما يشرفني أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذة

المشرفة ***فتيحة التي لم تبخل علي بذنايها القيمة التي مهدت لي

الطريق لإتمام هذا العمل ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل

أستاذة قسم العلوم الاقتصادية والى كل من ساهم في هذا البحث

بالنصيحة والعون والتشجيع



إلى الوالدين الكريمين اللذين بذلا النفس

والنفس من أجل تربيته .

إلى سدي في هذه الحياة زوجي العزيز إلى

زهرة حياتي ابني العزيز محمد إلى كل عائلة


زوجي .

إلى جميع إخوتي وأخواتي إلى كل الأقارب

والأحبة والأصدقاء إلى صديقات الدراسة

أهدي هذا العمل





المقدمة العامة



المقدمة العامة:

تعد السوق النقدية والجهاز المصرفي من مكونات النظام المالي، حيث يعتبران من المصادر المالية للنهوض باقتصاد أي بلد من البلدان، فالسوق النقدي هو مصدر هام لإعادة تمويل البنوك ووسيلة مهمة في التأثير على احتياطاتها النقدية، حيث نجد أن من بين الأهداف المسطرة من وراء إنشاء هذه السوق هو ضمان مبادلة السيولة بين البنوك والسماح لهذه الأخيرة بموازنة العجز والفائض اليومي في خزينتها، مع محاولة الوصول إلى تعديل شروط تمويل البنوك. ففي السوق النقدي تجد البنوك التجارية المجال المناسب في عرض قدر هام من مواردها المالية البالغة السيولة، كما يجد البنك المركزي في هذه السوق منفذ للتأثير على سياسة البنوك التجارية وذلك بمختلف تقنياتها وسياساته.

1- السؤال الرئيسي:

من خلال ما سبق ذكره تبرز معالم الإشكالية التي نريد معالجتها من خلال هذه الدراسة والمتمثلة في:

ما هو دور السوق النقدي في تأمين السيولة للجهاز المصرفي؟

حيث تتفرع على هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما هي الخصائص التي يتميز بها السوق النقدي؟

✓ ما هي مراحل تطور النظام المصرفي في الجزائر؟

✓ هل تعتبر السوق النقدي مصدر لتوفير السيولة للجهاز المصرفي؟

2- الفرضيات:

✓ للسوق النقدي مجموعة من الخصائص والمميزات تجعله ذو أهمية كبيرة بالنسبة للجهاز

المصرفي حيث ان المؤسسات التي تتعامل في السوق النقدي تتكون أساسا من المؤسسات

النقدية و المالية(البنك المركزي،البنوك التجارية.....)كونهم وسطاء بين الأفراد

والمشروعات والحكومة يتلقون ادخار اتهم ويمدونهم بالأموال اللازمة.

✓ لقد مر تطور النظام المصرفي بثلاث مراحل في الجزائر،المرحلة الاولى من 1962-

1986،المرحلة الثانية من 1986-1990،المرحلة الاخيرة بعد صدور قانون النقد والقرض

✓ تعتبر السوق النقدية مصدرا رئيسيا لتوفير السيولة للجهاز المصرفي في الجزائر.

3- أسباب اختيار الموضوع :

يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى أسباب ذاتية موضوعية:

أ- أسباب ذاتية: تتمثل في:

✓ لكون الموضوع من التخصص (بنوك وتمويل).

✓ نقص الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

✓ الميل الشخصي لدراسة هذا النوع من المواضيع.

ب- أسباب موضوعية:

لقد تم اختيار هذا الموضوع نظرا لما للسوق النقدي من دور اقتصادي كبير في تطور الاقتصاد الوطني، وفي الجزائر لازالت السوق النقدي في مرحلة التطور ويحتاج إلى جهود كبيرة لكي يصبح إطار لتفعيل السياسة النقدية ويساهم بشكل حقيقي في تمويل الاقتصاد الوطني، نظرا للتطورات الاقتصادية التي يعرفها الاقتصاد العالمي والحاجة لتمويل البنوك.

4- أهداف البحث:

✓ يكمن هدف البحث في اظهار الحاجة الماسة للسوق النقدي لاسيما البنوك نظرا لحاجتها الكبيرة الى موارد تمويلية لتحريك العجلة الاقتصادية.

✓ فهم آلية عمل السوق النقدي والتطورات التي شهدتها في الجزائر.

5- أهمية البحث:

تتجسد أهمية البحث في دور السوق النقدي في تمويل البنوك الجزائرية بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة، خاصة مع الانخفاض الذي عرفته أسعار البترول وتراجع إيرادات الدولة، وهو الأمر الذي سيطرح عاجلا أم آجلا مشكل نقص السيولة لدى البنوك، باعتبار أن نسبة كبيرة منها هي بنوك عمومية كان مصدرها التمويلي هو الدولة، وهنا تتجسد أهمية السوق النقدي في تعبئة السيولة الفائض في الاقتصاد خاصة لدى المؤسسات المالية، ومنحها للبنوك لتمويل الاقتصاد. كما تظهر أهمية السوق النقدي بالنسبة للبنك المركزي باعتباره الإطار الذي يتدخل من خلاله لإعادة تمويل البنوك وتطبيق سياسته النقدية.

6- حدود البحث:

تقسم حدود البحث إلى حدود مكانية وزمنية، أما الحدود المكانية فتتمثل في دراسة الجهاز المصرفي والسوق النقدي في الجزائر، أما الحدود الزمنية فتتمثل في الفترة 2008 - 2011.

7- صعوبات البحث:

تتمثل في نقص المراجع الخاصة بالسوق النقدي وعدم وجود إحصائيات دقيقة حول السيولة التي تقدمها السوق النقدي للجهاز المصرفي في الجزائر خاصة بالنسبة للسنوات الأخيرة.

8- منهج البحث:

المنهج المتبع في الدراسة يتمثل في المنهج الوصفي في الفصل الأول والثاني، ثم يكون منهجا تحليليا في الفصل الثالث المتعلق بدراسة وضعية السوق النقدية من 2008 الى 2011.

9- الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي نجدها قريبة من هذا البحث هي:

✓ الدراسة التي قام بها الباحث محمد الأمين خنيوة، بعنوان فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي مذكرة كاملة انيل شهادة الماجستير قسنطينة 2007-2008. هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تحليل إشكالية إدارة التدفقات النقدية ومحاولة إسقاطها على المؤسسات الوطنية والسوق النقدي الجزائري ومختلف الإمكانيات التي يمكن ان يقدمها والمتعلقة بتوسيع نشاطه، وتوصلت إلى أن إدارة التدفقات النقدية مرتبطة بدمج المؤسسة في الأسواق المالية النقدية، دون الانغماس المطلق فيها والذي قد ينجم عنه أخطاء بإمكانها تهديد حياة المؤسسة ككل.

✓ الدراسة التي قام بها الباحث عبد الرزاق جبار بعنوان تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي في الجزائر، في مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد التاسع 2013. هدف الدراسة إلى دراسة تطور مؤشرات الأداء ومسار الإصلاحات في القطاع المصرفي في الجزائر للوصول الى إيجاد الفكر والفلسفة المناسبة الواجب اتباعها لإنجاح عملية الإصلاح والرفع من مستوى الأداء. وتوصلت إلى أن أداء القطاع المصرفي الجزائري سجل نتائج متباينة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة، فرغم أن الأول لا تزال على غالبية هياكل القطاع المصرفي من حيث حجم الودائع والقروض إلا

أن البنوك الخاصة تتفوق على نظيرتها العمومية في مؤشرات كفاية راس المال وهوامش الوساطة والربح.

✓ الدراسة التي قام بها الباحث بن عبيد فريد بعنوان السوق النقدية ودورها في تمويل الاقتصاد دراسة مقارنة الجزائر- تونس، وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة 2014/2013، هدفت هذه الدراسة إلى التوصل للكيفية المناسبة في تمويل الاقتصاد الوطني عن طريق السوق النقدي ومعرفة الدور الأساسي للبنك المركزي في السوق النقدية، وإعطاء مقارنة بين الإطار النظري للسوق النقدية وواقع الحال في السوق النقدية لاقتصاد الجزائر وتونس. وتوصل فيها الباحث إلى أن الصورة الحالية للسوق النقدية الجزائرية تبين وجود انخفاض في المنتجات المالية، وبالتالي لا تسمح هذه السوق باحتواء جميع العناصر الاقتصادية.

10- هيكل البحث:

لقد تم تقسيم هذا الموضوع إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول يدور حول ماهية السوق النقدي وينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول حول مفهوم السوق النقدي أما المبحث الثاني فعن نشاط السوق النقدي. أما الفصل الثاني فيتمحور حول السيولة والجهاز المصرفي، حيث خصصنا المبحث الأول للجهاز المصرفي أما المبحث الثاني فيدور حول السيولة المصرفية أما المبحث الثالث عن التمويل. وفيما يخص الفصل الثالث فإنه ينقسم إلى ثلاثة مباحث، الأول عن السوق النقدية الجزائرية، أما المبحث الثاني فعن النظام المصرفي الجزائري، والمبحث الأخير خصص لدراسة وضعية السوق النقدي من 2008 إلى 2011.



الفصل الأول

أهمية السوق النقدية

تمهيد:

تعتبر السوق النقدية أحد المصادر التمويلية الهامة التي تعتمد عليها البنوك التجارية والنشاط الاقتصادي عامة، للقيام بالمشروعات وتوظيف المدخرات حيث يتلاقى عارضوا السيولة مع طالبيها، فيتحقق غرض كل بنك أو مؤسسة والذي يتمثل في الحصول على مزيد من السيولة النقدية، فقد يحدث أن لا يستجيب البنك المركزي للطلبات المتزايدة على السيولة من البنوك التجارية، فيرفض منح قروض جديدة لها وفي هذه الحالة، فإن البنوك التجارية التي تعاني نقص في السيولة، تلجأ إلى غيرها من البنوك التجارية وبعض المؤسسات المالية غير المصرفية التي لديها فائض نقدي وذلك على مستوى السوق النقدي.

ونظراً لأهمية هذا المصدر التمويلي، سوف نتناول فيما يلي مختلف المفاهيم والخصائص المتعلقة به، كما يزيد وضوحاً عندما نتناول مختلف عملياته وأقسامه والمؤسسات التي تنشط به، وهو ما نوضحه في المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم السوق النقدي.

المبحث الثاني: نشاط السوق النقدي.

المبحث الأول: مفهوم السوق النقدي

يشتمل هذا المبحث على أربعة مطالب، المطلب الأول سنتطرق فيه لتعريف وأهمية السوق النقدي والثاني عن الخصائص، أما المطلب الثالث فسننتطرق فيه لتنظيم السوق النقدي والمطلب الأخير حول تجزئة السوق النقدي.

المطلب الأول: تعريف وأهمية السوق النقدي

1- تعريف السوق النقدي: هناك عدة تعاريف للسوق النقدي منها:

التعريف الأول: السوق النقدي هي السوق التي تتداول فيه الأوراق المالية قصيرة الأجل¹.

التعريف الثاني: السوق النقدي هو سوق التعامل بين البنوك، الذي يضمن التوازن اليومي

بين آجال العمليات الدائنة والمدبنة، للمؤسسات الائتمانية، حيث تقوم البنوك باستثمار

فوائدها لدى هذا السوق، كما تحصل منه على القروض اللازمة، استنادا إلى وضعية

احتياطها لدى البنك المركزي².

التعريف الثالث: السوق النقدية هي سوق تلتقي فيها البنوك والمؤسسات التمويلية، حيث

تعمل على تحصيل التوازن اليومي بين مواردها ومدفوعاتها، فهي توظف وفرها، وإليه تتجه

لسد عجزها، وتتسم بقصر مدة استحقاق العمليات التي تجرى داخلها³.

التعريف الرابع: السوق النقدي هو ذلك السوق، الذي يتم فيه تداول الأدوات الاستثمارية

قصيرة الأجل، التي تتميز بارتفاع درجة سيولتها وانخفاض درجة مخاطرها، أي أنها تحقق

الأمان للمستثمرين وتوفر لهم حاجاتهم من الأدوات قصيرة الأجل، بهدف استغلال الفائض

النقدي قصير الأجل، أو الحصول على تمويل يحقق السيولة اللازمة لتشغيل المشاريع⁴.

¹ عبد الغفار حنفي، سمية قرياقص، أسواق المال، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 244.

² مروان عطون، الأسواق النقدية و المالية، البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص16.

³ خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 140.

⁴ - دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية و النقدية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص 49.

التعريف الخامس: تعرف السوق النقدي حسب معناها، الاقتصادي العام، على أنها سوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل، تعمل على تقابل عرض النقود والطلب عليها، من خلال المؤسسات النقدية ذات الفائض (الأرصدة الدائنة)، والمؤسسات ذات العجز (الأرصدة المدينة)¹.

التعريف السادس: يعتبر السوق النقدي أداة للسياسة النقدية، وضبط حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد، من خلال تحليل ومتابعة حركات الأصول المالية بين العارضين والطالبين للقروض.

وعليه فالسوق النقدي هي تجمع مباشر، بهدف التعامل في الأصول النقدية فموضوع المبادلة في هذه السوق، يتعلق بنوع خاص من الأصول الرئيسية هي سيولتها النسبية، وهي تتعدد في أشكالها وأحجامها وأهمها، سندات الخزنة، والأوراق التجارية والمالية وغيرها وكلها تمثل سندات تعبر عن مديونية قصيرة الأجل².

2- أهمية السوق النقدية: يؤدي السوق النقدية دورا مهما في الاقتصاد الوطني، وتتعكس أهميتها في الجوانب الآتية³:

- توفير السيولة للنظام المصرفي، إذ يمكن للبنوك توظيف أموالها بشكل سائل وقانوني.

- خلق منافذ لاستغلال الأموال الفائضة للبنوك، مؤقتا مما يساعد على الاحتفاظ باحتياطي نقدي ثابت.

¹- محمود سحنون، الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار بهاء الدين للنشر، قسنطينة، 2003، ص 129.

²- زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود و المال، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007، ص 138.

³- محمود سحنون، مرجع سابق، ص 132.

- تسهل للبنوك المركزية عملية الرقابة، وذلك من خلال التأثير في كمية ومصادر الأموال السائلة بالتدخل في السوق النقدي، وفقا للسياسة التي يضعها البنك وينفذها مما يتيح لها التخطيط للسياسات النقدية للبلاد¹.
- سد عجز الوحدات الاقتصادية في الأجل القصير.
- توفير الزيادات الطارئة، من النفقات العامة للخرينة العامة، بإصدار أدونات الخزنة.
- توفير حاجات الأفراد من السيولة والإنفاق الاستهلاكي.

المطلب الثاني: خصائص السوق النقدي

- للسوق النقدي عدة صفات ومميزات نذكر منها ما يلي:
- يتم فيه تداول الأوراق المالية قصيرة الأجل أقل من سنة واحدة.
 - سعر الفائدة على الأوراق المالية المتداولة فيه، يكون عادة منخفض.
 - يمثل هذا السوق سوق ادخار.
 - يخدم بالدرجة الأولى التجار والعمليات التجارية قصيرة الأجل.
 - يتميز بسرعة انجاز معاملات البيع والشراء وعادة ما يتم التعامل فيه عبر شبكات متطورة من وسائل الاتصال مثل أجهزة الحاسوب والانترنت².
 - المؤسسات التي تتعامل في السوق النقدي تتكون أساسا من المؤسسات النقدية والمالية (البنك المركزي، البنوك التجارية...) كونهم وسطاء بين الأفراد والمشروعات والحكومة، يتلقون ادخاراتهم ويمدونهم في الوقت ذاته بالأموال اللازمة لتأمين نشاطهم الاقتصادي.

¹- عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية و المالية و أداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر، عمان، ص 143.

²- عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، النقود و البنوك و المؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2004، ص 363.

- السوق النقدي هي المركز الذي تتجمع فيه الأصول، التي تبحث عن استثمارات مؤقتة تكون في متناول أولئك الذين يرغبون في الحصول على هذه الأصول قصيرة الأجل، أي الإقراض والاقتراض النقدي قصير الأجل¹.
- يتميز السوق النقدي، بدرجة عالية من التنظيم للجهاز المصرفي، باعتباره المنفذ الرئيسي للعمليات المصرفية القصيرة.
- يوفر السوق النقدي الأدوات المالية المناسبة مثل: أدونات الخزنة والسندات الحكومية والأصول النقدية القابلة للتداول².

المطلب الثالث: تنظيم السوق النقدي

يعتبر السوق النقدي مصدراً أساسياً تلجأ إليه البنوك، بهدف إعادة تحديد سيولتها و توظيف فوائضها النقدية، عن طريق عرضها في هذه الأسواق، في علاقة مع أي متدخل عموماً مؤسسات مالية مصرفية وغير مصرفية يسمح لها بالتدخل في السوق النقدية لتوظيف فوائضها المالية.

وتجدر الإشارة، إلى عدم وجود موقع معين تتصرف إليه السوق النقدية، كما هو الشأن بالنسبة للسوق المالية، حيث يتلاقى فيها المقرضين والمقترضين ذلك أن التعاون عادة ما يتم عن طريق الوسطاء الذين يعملون على ربط الصلة بين مختلف الجهات المتعاملة في السوق النقدية بالإضافة إلى إمكانية استخدام مختلف وسائل الاتصال.

1. المتدخلون على مستوى السوق النقدي: ينشط على مستوى السوق النقدية نوعان من المتدخلين:

- أ- المتدخل الرئيسي: ويتكون من البنك المركزي والبنوك التجارية.
- ب- المتدخل الإضافي: ويتكون من مختلف المؤسسات المالية غير المصرفية.

¹- خباياة عبد الله، المرجع السابق، ص 143.

²- محمود سحنون، المرجع السابق، ص 132.

إلا أن هذه المؤسسات الرئيسية والإضافية لا تلعب نفس الدور على مستوى هذه السوق ويتضح ذلك فيما يلي¹:

أ- المؤسسات التي تلعب دور المقرض: ويتمثل نشاطها الأساسي في استقبال

الأموال والبحث عن توظيفها لآجال طويلة في الغالب، وتتكون أساسا من

المؤسسات المالية غير المصرفية فتتدخل هذه الأخيرة في السوق النقدية

لتوظيف فوائضها المالية في استثمارات مختلفة وعموما، تعرف الأسواق

النقدية في معظم دول العالم هذا النوع من المؤسسات ومن أمثلتها: شركات

التأمين، صناديق التقاعد، شركات الادخار والتوظيف... الخ.

ب- المؤسسات التي تؤدي دور المقرض: وهي خصوصا بنوك القرض متوسط

وطويل الأجل، والتي لا تسمح لها قواعد العمل باستقبال ودائع الجمهور،

وبالتالي فهي تتسم بضعف بعض الموارد الضرورية لمباشرة نشاطها، وأحسن

مثال على ذلك بعض المؤسسات المالية المتخصصة وبنوك التنمية كما يسمح

للخزينة العمومية القيام بهذا الدور.

ت- المؤسسات ذات الدور المختلط: وتتمثل في مختلف المؤسسات المالية

المصرفية بحيث تتدخل هذه الأخيرة بصفتها مقرضة تارة ومقرضة تارة أخرى،

كما قد تقوم بالدورين في نفس الوقت ولآجال مختلفة، ومن أمثلتها البنوك التجارية

على وجه الخصوص بالإضافة إلى الدور الذي يؤديه البنك المركزي على

مستوى السوق النقدية كمتدخل رئيسي في إعادة تجديد سيولة البنوك التجارية.

¹ - مروان عطون، المرجع السابق، ص 17.

2. وسطاء السوق النقدية:

هناك ثلاثة أنواع من الوسطاء بإمكانها التدخل في السوق النقدية, لربط الصلة بين جماعة المقترضين والمقرضين:

- أ. **السماصرة:** السماسر هو وسيط حر لا يقدم أي ضمان بالوفاء، فبمجرد إبرام العملية، يرسل لكل طرف بطاقة يوضح فيها طبيعة العملية، مبلغها، تاريخ الاستحقاق والمعدل المتفق عليه بالإضافة إلى ذلك فإن السماسر يتقاضى عمولة تمنح له من طرف المقترض وهي نسبة مئوية من الصفقات التي يعقدها إلا أنه لا يتجر باسمه الشخصي فلا يظهر اسمه في الصفقة، بينما يظهر اسم وإمضاء المتعاقدين.
- وتعد وساطة السماصرة، بديلا عن التعامل المباشر بين أصحاب رؤوس الأموال ويتوقف احتفاظهم بمكانتهم في هذه الأعمال على عرض خدمات فعالة من خلال:
- تقديم معلومات وافية ودقيقة، ومن ثم التوصل إلى أفضل الأسعار المتاحة في السوق.
 - الالتزام بالسرية في عقد الصفقات لأن السماسر يعد طرفا محايدا في السوق و ينحصر دوره في, تقديم عرض الأسعار المتاحة في السوق.

ب. **بيوت الخصم:** وهي تأخذ شكل بنوك أو مؤسسات مالية يسمح لها بالقيام بدور الوسيط في السوق النقدية، فنقترض من طرف بعض المؤسسات من أجل إعادة إقراضها لجهات أخرى، سواء بتاريخ الاستحقاق نفسه، وبحيث يكون الفارق في معدل الفائدة ضعيفا أو عند تواريخ استحقاق مختلفة، فمثلا قد يكتب في سندات الخزينة لمدة سنة والموافقة على منح القروض لمدة سنة أو سنتين أو أكثر، والفارق في المعدل بين هاتين العمليتين يكون ما يسمى بهامش الربح¹.

¹ - سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2007، ص 197.

بالإضافة إلى ذلك فإن لبيوت الخصم دور آخر جد هام يتمثل في التوسط بين البنوك والبنك المركزي في العديد من التدخلات التي يقوم بها هذا الأخير.

ج. بيوت القبول: وهي مؤسسات خاصة بعمليات الاستيراد والتصدير، تقوم بقبول الأوراق التجارية بالتوقيع على هذه الأوراق المسحوبة على عملائها، لتأكيد تعهدها بدفع قيمة الأوراق عند حلول تاريخ الاستحقاق الذي يكون لأجل قصير وهذا ما يساعد على زيادة تداول الأوراق داخل السوق النقدية¹.

المطلب الرابع: تجزئة السوق النقدي

إلى غاية منتصف الثمانينات كانت توجد فقط سوق ما بين البنوك، موجهة للهيئات المالية ولكن منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، مع خلق سندات الديون القابلة للتحويل على المدى القصير والمتوسط، تم فتحها للعملاء غير الماليين وتشمل على جانبين هما²:

1. سوق ما بين البنوك: وهي موجهة أساسا لمؤسسات القرض وللخزينة العمومية ولخدمات

البريد المالية ولصندوق الإيداعات والودائع وخاصة لدى بعض البنوك المركزية. هدف هذه السوق هو ضمان التوازن اليومي لأموال مؤسسات القرض وتلك التي تكون في حاجة إلى سيولة، أي إلى نقود البنك المركزي، بوسعها الحصول عليها لدى تلك التي يكون لها فوائض عكس الأولى.

ولقد سبق أن رأينا مؤسسات القرض وبالخصوص البنوك، التي لها حساب لدى البنوك المركزية، وأن هذا الحساب يجب أن يظل دائما دائما ويلبي شروط الاحتياطات الإلزامية، إلا أنه في كل يوم تسجل السيولة النقدية للبنوك حركات عديدة لها صلة بعمليات زبائنها

¹ - حدة رايس، دور السوق النقدي في تأمين سيولة النظام المصرفي، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة محمد خيضر العدد التاسع، 2006، ص 03.

² - موسى زاوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي (العالم الذي يحكمنا)، منشورات الدار الجزائرية، 2015، ص 149.

وبالقروض التي منحها والديون التي استرجعتها، وبعد التعويض اليومي فعلى البنوك التي تكون في حاجة إلى نقود أن تعيد تمويل نفسها من السوق، والعكس فالبنوك التي يكون لديها فوائض بوسعها إقراضها.

وعليه فما يتم تبادله في السوق عبارة عن أرصدة نقدية من البنك المركزي وهو يتيح أيضا لمجموع مؤسسات القرض لتهيئة أموالها بدلالة الموارد التي جمعتها، والقروض التي منحها الهيئات المالية التي لا تستطيع الحصول على إيداعات لأقل من عامين.

أما فيما يخص البنك المركزي فهو يحتل مكانة مرموقة في السوق فمن جهة لأن تسديد الصفقات يتم عبر كتابات في حسابات تملكها مؤسسات القرض لديه ومن جهة أخرى، كون مؤسسات القرض مأخوذة ككل في حاجة إلى سيولة فهي بذلك تغذي سوق ما بين البنوك ويضمن توازنها عبر القيام بعمليات إعادة التمويل. هذه السوق لا تقام في مكان محدد المعلومات والصفقات تتم عبر الشبكات المعلوماتية ووسائل الاتصال، أغلب العمليات تتم ضمن مدة تقل عن سنة وعادة لعدة أيام فقط وتقضي إلى تسليم سندات مقابل الأموال المقترضة.

2. سوق سندات الديون القابلة للتحويل:

هذه السندات توفر إمكانيات توظيف لأجال ثابتة لمدة تقل عن سنة بالنسبة لشهادات الإيداع والأوراق المالية، وتزيد عن سنة بالنسبة للقوائم متوسطة الأجل القابلة للتحويل، يمكن أن يحصل عليها كل عميل اقتصادي بما فيها الأسر، وكون مبلغها الودودي مرتفعا يجعل مؤسسات القرض وأجهزة التوظيفات الجماعية في شكل قيم منقولة¹، هي التي تقوم بالتوظيفات في السوق وكون هذه السندات قابلة للتحويل تمكن مالكيها من بيعها قبل أن

¹ - المرجع نفسه، ص 150.

تنتهي آجالها وعلى غرار السوق ما بين البنوك يتمشى مع توحيد سوق رأس المال ومن يومية السوق ما بين البنوك إلى حدود السوق المالية.

المبحث الثاني: نشاط السوق النقدي

يشمل هذا المبحث على ثلاث مطالب الأول حول أدوات الاستثمار في السوق النقدي والثاني عن العوامل التي تحدد التعامل في الأسواق النقدية، أما المطلب الأخير يشمل الموارد الحديثة للتمويل في السوق النقدية.

المطلب الأول: أدوات الاستثمار في السوق النقدي

يقصد بأدوات الاستثمار في السوق النقدي أنواع الأصول أو الأوراق المالية والتي تثبت فيها الديون ويتم تبادلها في هذا السوق، ويختلف تنوع هذه الأوراق حسب درجة تطور الدول والأسواق ومن بين هذه الأدوات نذكر:

1. القروض المباشرة قصيرة الأجل: وهي القروض التي تمنح من قبل المصارف وتكون

قصيرة الأجل والتي مدتها أقل من سنة، وتستخدم أغلبها لتمويل الدورة التشغيلية للمشروع بمبالغ يتفق عليها وسعر فائدة محدد وشروط أخرى متعددة حسب طبيعة البنك، وتساهم هذه القروض في رفع درجة السيولة للسوق المالي وأن تكاليف هذه القروض هي بمقدار الفائدة المدفوعة¹.

2. شهادات الإيداع المصرفية القابلة للتداول: وهي عبارة عن وثيقة تصدرها

المصارف، تثبت حق العميل مقابل وديعة ثابتة بمبلغ معين، وتاريخ استحقاق محدد تتراوح بين شهر و18 شهرا أو بسعر فائدة محدد أو عائم يمنح لحامل هذه الأنواع من الشهادات الصادرة عن البنك، وتعد إحدى أهم أدوات سوق النقد، وتصدر لحاملها لتسهيل عملية تداولها بيعا وشراء، وتمنحه الحق في بيعها في السوق الثانوي، وتمنح هذه الشهادة

¹ - زينب حسين عوض الله، المرجع السابق، ص 141.

مقابل مبلغ يتم إيداعه في المصرف لفترة محددة، ويمكن إصدارها بقيم اسمية مختلفة ولفترات زمنية متفاوتة حسب طبيعة الاتفاق بين المستثمر والبنك، وتتميز هذه الأداة بارتفاع درجة السيولة، وانخفاض درجة المخاطر، وارتفاع معدل العائد مقارنة بحسابات التوفير، وقد تباع هذه الشهادة على أساس العائد ذي الخصم وهي ذات أمان مرتفع بسبب قبول خصمها من قبل البنك المركزي، ومن ضمن الأهداف الأخرى لإصدارها معالجة انخفاض أسعار الفائدة الممنوحة للمستثمر، عند الإيداع في حساب التوفير أو كسر الوديعة عند سحب المبلغ قبل المدة المتفق عليها للوديعة الثانية إذ تصدر بقيم اسمية مختلفة لأجل زمنية متفاوتة، تباع على أساس العائد أو على أساس الخصم¹. ومن المزايا التي توفرها شهادة الإيداع ما يلي:

أ- تمنح لحاملها الفرصة للحصول على النقد قبل موعد استحقاق الوديعة.

ب- معدل العائد للمستثمر في شهادة الإيداع أعلى من العائد على حساب

التوفير ومن عائد السندات الحكومية.

ت- تتميز بدرجة عالية من السيولة والأمان نظرا لقبولها من البنك المركزي

وتبني إصدارها من المصارف.

3- القبولات المصرفية: هي إحدى أدوات سوق النقد، وتعد من أدوات الدين، تصدرها

المصارف لغرض تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، حيث يتم الاتفاق بين المستورد

وشركة ما على شراء سيارة بالأجل من الشركة بمبلغ معين، في هذه الحالة يقدم المستورد

المحلي طلبا للمصرف للحصول على قبول مصرفي بالمبلغ المتفق عليه من قبل البنك،

يتعهد بموجبه بدفع مبلغ الصفقة التجارية لأمر الشركة في ضوء الاتفاق المبرم بين

¹- فريد راغب النجار، أسواق المال و المؤسسات المالية و الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009، ص 186.

المستورد والشركة، ويلتزم المصرف بتسديد قيمة البضاعة المستوردة من قبل المستورد في تاريخ الاستحقاق في حالة عدم قيام المستورد المحلي بدفع المبلغ. يحصل المصرف جراء تقديم القبول المصرفي على عمولة تخصم مقدما، وتستخدم القبولات المصرفية في حالة عدم توفر السيولة النقدية لدى المستورد المحلي، أو لتحقيق مزايا ائتمانية وهي أدوات قصيرة الأجل تتصف بدرجة خطر منخفضة، سبب قبولها من قبل البنوك أو البنك المركزي، ويمكن بيعها في السوق الثانوي ومعنى ذلك ارتفاع معدل الفائدة، تستخدم القبولات المصرفية كبديل للاقتراض ونستطيع أن نجمل خصائص القبول المصرفي في الآتي¹:

أ- ارتفاع السيولة.

ب- انخفاض درجة المخاطر.

ت- إمكانية التداول في السوق الثانوي.

ث- تنشيط عمليات الاستيراد و التصدير.

4- أدوات الخزنة: وهي أداة دين حكومية قصيرة الأجل، تتراوح مدتها بين 3-12 شهرا تصدر من قبل الحكومات، تستخدم هذه الأداة لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة أو لامتناس الفائض النقدي و لتشجيع المواطنين على الادخار و في بعض الدول تمنح مزايا وإعفاءات ضريبية، وهذه الأداة تكون أسعار خصمها أقل أسعار مقارنة بالأدوات الأخرى في السوق المالي مثل: سندات الشركات أو سندات الحكومة طويلة الأجل، وتعرضها للتداول داخل السوق المالي الثانوي في كثير من الأحيان ومن خلال المزاد لمعالجة عجز مؤقت و لتشجيع الادخار، أو للتأثير على معدلات أسعار الفائدة في هذه الأسواق، وتتصف هذه الأوراق المالية بارتفاع درجة السيولة، وانخفاض درجة المخاطر

¹- فليح حسن، خلف الأسواق المالية النقدية، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 283.

لأنها مضمونة من البنك المركزي أو الحكومات، ولكونها أداة قصيرة الأجل ومحددة العائد، فإنها من الأدوات المفضلة لدى المستثمر المحافظ وتكون أسعار الفائدة منافسة لأسعارها في السوق النقدي ويتم تداولها على أساس معدلات الخصم إذ يحدد سعر التداول باستخدام ما يعرف بسعر خصم الشراء وسعر خصم البيع وهو السعر الذي يعرضه الوسيط المالي على حامل أذونات الخزنة، فعند إصدارها مثلا أذونات الخزنة بقيمة 1000 دج، تستحق بعد سنة فيكون البيع بقيمة 950 دينار، و يستلم المستثمر حامل الوثيقة مبلغ 1000 دينار عند موعد الاستحقاق وبذلك فالعائد يكون 50 دينار¹.

ويحسب معدل الربح الرأسمالي كما يلي:

$$\text{معدل العائد: } 950 \div 50 = 5.2\%$$

$$\text{العائد لفترة الاستحقاق} = (365 \div \text{عدد أيام الاستحقاق}) \times 1 - (\text{القيمة الاسمية} \div \text{السعر})$$

في السوق للمستثمرين).

ويقاس عائد الخصم على سعر البيع عند بيع الإذن من قبل الوسيط كما يلي:

$$\text{عائد الخصم على سعر البيع} = (360 \div \text{عدد الأيام المستحقة}) \times 1 - (\text{السعر في}$$

السوق \div القيمة الاسمية).

ويمكن استخراج العائد على سعر الشراء الذي هو المبلغ المخصوم من قيمة الاذن

الاسمية عند شرائه من الوسيط كما يلي:

$$\text{عائد الخصم على سعر الشراء} = (360 \div \text{عدد الأيام المستحقة}) \times (1 - \text{السعر في}$$

السوق \div القيمة الاسمية))

$$\text{معدل الخصم التجاري} = ((\text{القيمة الاسمية} - \text{القيمة السوقية}) \div \text{القيمة السوقية}) \times (360 \div \text{فترة الاستحقاق}).$$

¹ - هوشيار معروف، الاستثمارات و الأسواق المالية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 134.

5- اتفاقيات إعادة الشراء: هي تلك الاتفاقيات التي تستعمل من قبل المتخصصين في الاستثمار في الأسواق المالية، وهي إحدى وسائل الحصول على السيولة أو الإقراض لاستخدام الأوراق المالية، سهلة السيولة والمقبولة من قبل جمهور المستثمرين، وتعد اتفاقيات إعادة الشراء لأقل من سنة و ميكانيكية عقد هذه الاتفاقية، تكون من خلال قيام المستثمر مالك الأوراق التجارية بعرض هذه الأوراق لدى الوسيط المالي المتخصص بعقد اتفاقية إعادة الشراء الذي يقوم بدوره بالبحث عن ممول لديه أموال فائضة فيتم إبرام عقد اتفاقية إعادة شراء أوراق مالية من قبل مالكةا، و لكن بسعر أعلى من سعر البيع الأول ويتم تحديد فترة زمنية لتنفيذ اتفاقية إعادة الشراء، مع الإشارة إلى أن عقد البيع المذكور لا يترتب عليه انتقال أوراق مالية من المستثمر المالك إلى الممول، وتتبنى البنوك عادة إبرام مثل هذه الاتفاقيات باعتبارها مؤسسات مضمونة¹.

6- الأوراق التجارية: يتم إصدار الأوراق التجارية من قبل مؤسسات مالية، تتمتع بمركز ائتماني متين أو من الشركات العريقة بهدف تمويل احتياجاتها قصيرة الأجل، وتتعهد الجهة المصدرة بدفع مبلغ محدد في تاريخ معين إلى المستثمر وتصدر لحاملها لمدة شهر أو تسعة أشهر لكنها تتميز بانخفاض السيولة وارتفاع درجة المخاطر مقارنة بالأوراق المالية الأخرى، كونها غير مضمونة ويعتمد المستثمر على القدرة الإرادية للجهة المصدرة والثقة الائتمانية لها، ولذلك تصدر بمعدل عائد مرتفع نسبيا وبدخل ثابت ويتم تداولها على أساس سعر الخصم وتصدر بدون ضمانات بسبب ارتفاع سمعة هذه الشركات ومركزها الائتماني بالسوق المالي، وأهم خصائص الأوراق التجارية هي:

¹ - محمد عوض عبد الجواد، علي إبراهيم السيفان، مرجع سابق، ص 78.

أ- يتم تداولها في السوق المالي الثانوي، على أساس سعر خصم معين وبدخل ثابت.

ب- تكون عوائدها عادة أكثر من عوائد أدونات الخزنة بسبب ارتفاع درجة المخاطر¹.

7- ودائع مصرفية بعملات أجنبية: لقد تم التداول بهذه الودائع في بادئ الأمر باسم

اليورو دولار، ثم أصبحت تعامل بالعملات الأخرى، إذ قامت بعض المصارف الأوروبية بقبول الودائع بالدولار الأمريكي وتمنح للمستثمرين فائدة على الإيداع وفي الوقت نفسه، تقوم بإقراض الدولار الأمريكي إلى المستثمرين بفائدة أعلى من فائدة الإيداع، خلافا للعرف المصرفي القاضي برد مثل هذه الودائع بالعملات المحلية، إن سوق العملات الأجنبية يساهم في زيادة عرض الأموال بالعملات الأجنبية الأمر الذي قلل من تكاليف التمويل وإجراءات الحصول عليها، أدى إلى تخفيض أسعار الفائدة².

المطلب الثاني: العوامل التي تحدد التعامل في السوق النقدي

توجد العديد من العوامل المهمة التي تحدد عمليتي الاستثمار والتمويل في الأسواق النقدية، أهمها ما يلي³:

1. درجة المخاطرة: لا تخلو أي مؤسسة من مخاطر التعامل في الأسواق النقدية، وأن حصر الأخطار المتعلقة بالتدفقات النقدية تهدف إلى محاولة التخفيض من حدتها والتكاليف التي تترتب عنها، بالإضافة إلى الأخطار التجارية المرتبطة بتعبئة الحقوق،

¹ - دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص 175.

² - أسامة محمد الفولي، زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقدية و المال، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص 135.

³ - محمد الأمين خنيوة، فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008، ص 95.

التي قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسة بسبب عدم تحصيل مختلف المبالغ التي تسهم في تغطية الالتزامات، والعمل على تحويل التعاملات التجارية إلى تدفقات نقدية. تظهر أهمية الأخطار المرتبطة بمعدلات الفائدة، ومعدلات الصرف أساسا على مستوى الأسواق، حيث تنخفض درجة المخاطرة عند الاستثمار، واستخدام الأموال في السوق النقدية نتيجة انخفاض مستوى المتغيرات التي تحصل خلال فترة استخدام الأموال واستثمارها بسبب قصر الفترة الزمنية.

كما أن الأموال التي يتم التعامل بها في السوق النقدية ذات درجة مخاطرة أقل بالمقارنة مع الأصول التي يتم تداولها والتعامل بها في السوق المالية، وهذا باعتبار أن غالبية الأصول التي يتم التعامل بها في الأسواق النقدية تصدر من الجهات الحكومية وهي البنك المركزي، حيث لا يمكن تصور عجز هذه الجهات عن التسديد.

2. درجة السيولة: ترتفع درجة السيولة للأوراق التي يتم التعامل بها في الأسواق النقدية عن نظيرتها في الأسواق المالية، ويرجع ذلك إلى قصر الفترة الزمنية للاستثمار واستخدام الأموال في السوق النقدية، حيث يمكن تحويل الأوراق المالية إلى سيولة نقدية خلال فترة زمنية أقل بسبب طبيعتها قصيرة الأجل. كما أن درجة الثقة التي تمتاز بها الأوراق المتداولة في السوق النقدية تجعلها أكثر مرونة للتداول، في حين يصعب في بعض الحالات تحويل الأوراق المالية، ورغم ذلك فإن طبيعة المتعاملين وتوجهاتهم وأهدافهم هي التي تفرض وتحدد تعاملاتهم في كل من الأسواق المالية من جهة والنقدية من جهة أخرى¹.

أخذا بذلك درجة السيولة التي يرغبون فيها والتي تتماشى مع طبيعة كل منهم بما يضمن تحقق توجهاتهم وأهدافهم.

¹ - فليح حسن خلف، المرجع السابق، ص 77.

3. معدل العائد: يعتبر معدل العائد أحد الأهداف الأساسية للتعامل في الأسواق النقدية، ومعدل العائد هذا قد يختلف في الأجل القصير عنه في الأجل المتوسط والطويل، إذ أن هناك أوراق قد تحقق عائد أكبر في الأجل القصير مقارنة بالعائد الذي يمكن أن تحققه في الأجل المتوسط والطويل كالسندات مثلا التي قد تعطي عائداً قد يكون مقبولا غير الأجل القصير، إلا أنه ينخفض في الأجل الطويل والمتوسط بحصول تضخم بمعدلات مرتفعة، حيث ينخفض في هذه الحالة معدل العائد الحقيقي ويصبح الفرق بينه وبين معدل الفائدة النقدي (الاسمي) الذي تتضمنه السندات كبيرا نتيجة معدلات التضخم المرتفعة.

وبصفة عامة فإن معدل العائد على الأوراق المالية التي يتم التعامل بها وتداولها في السوق المالية يكون أعلى بسبب طول الفترة الزمنية التي تسمح بتوفير الوقت الكافي لاستخدام الأموال والحصول على عائد أكبر، بالإضافة إلى زيادة درجة المخاطرة في مثل هذا التعامل، في حين أن الدرجة في الأوراق التي يتم تداولها والتعامل بها في السوق النقدية، يكون أقل بسبب قصر الفترة الزمنية التي لا يتاح خلالها الوقت الكافي لاستخدام الأموال والحصول على عائد مرتفع منها.

مما سبق يتضح وجود علاقة وثيقة، وترابط قوي بين العوامل الأساسية الثلاثة هذه

والمحددة لاستثمار الأموال واستخدامها في الأسواق النقدية والتي تتمثل فيما يلي¹:

أ- وجود علاقة طردية قوية بين درجة المخاطرة ومعدل العائد، حيث كلما زادت

درجة المخاطرة ومعدل العائد، اقتضى ذلك ضرورة تحقق معدل عائد مرتفع

يتلاءم واستثمار الأموال واستخدامها.

¹ - محمد الأمين حنيوة، المرجع السابق، ص 98.

ب- وجود علاقة عكسية بين درجة السيولة ومعدل العائد حيث ارتفاع درجة سيولة الأصل المالي، يرافقه عادة انخفاض في معدل العائد للأصل المالي، وهذا باعتبار أن معدل العائد الأعلى يدفع المستثمر للتضحية بالسيولة، في حين عدم تقبل التضحية بالسيولة، يجعل ضرورة تقبل معدل عائد أقل.

المطلب الثالث: موارد التمويل في السوق النقدي

بالإضافة إلى الموارد السابقة لإعادة تجديد السيولة في الجهاز المصرفي المعاصر هناك طرق متعددة أخرى وحديثة يلجأ إليها البنك التجاري، لزيادة موارده المالية وتوفير سيولة إضافية يمكن توجيهها لتنويع محفظة القروض وتمويل النشاطات المختلفة نذكر منها ما يلي:

1. زيادة رأس مال البنك عن طريق طرح أسهم جديدة: يعتبر رأس مال البنك مصدر لتمويل استثماراته طويلة الأجل، ولذلك قد يزداد رأس مال البنك بإصدار أسهم جديدة، وهو أمر في متناول هذه المؤسسة كزيادة مقدرتها على الاستثمار، وخاصة في الأحوال غير العادية (عجز في السيولة)، من أجل توفير الأموال الإضافية التي تحتاجها بطريقة أسرع من لجوئها إلى مصادر الاقتراض الأخرى إلا أن هذه القاعدة غير صالحة في جميع الأحوال، فقرار زيادة رأس مال البنك يتوقف على تقييم لوجهات نظر كل من المساهمين والبنك المركزي، وقد لا يرى هذان الطرفان لسبب أو لآخر أن الوقت ملائم لإصدار أسهم جديدة مما يجعل عملية الاقتراض أفضل من عملية إصدار أسهم جديدة. ولكن إذ افترضنا أن الظروف كانت مواتية لزيادة رأس مال البنك فما هو تأثير هذه الزيادة على القوة الاستثمارية للبنك؟ هنا نفرق بين حالتين¹:

¹-حده رايس، المرجع السابق، ص 30.

أ- حالة ما إذا تم الاكتتاب في أسهم الزيادة في رأس المال بواسطة المودعين بنفس البنك.

ب- حالة ما إذا تم الاكتتاب بواسطة مستثمرين من خارج البنك.
ففي الحالة الأولى أي إذا ما تم شراء الأسهم بواسطة مودعي البنك، فإن هذا يعني أنهم قاموا بالسداد، بسحب جزء من ودائعهم الجارية لديه ومعنى هذا عدم زيادة الطاقة الاستثمارية للبنك مقدار الزيادة في رأس المال وإنما تزيد الطاقة الاستثمارية بما يعادل نسبة الانخفاض في الاحتياطي القانوني الإلزامي الذي يحسب على الودائع التي استخدمت في شراء الأسهم، إذ أنه لا يطلب من البنوك الاحتفاظ بنسبة من رأس المال في شكل احتياطي قانوني.

أما في الحالة الثانية أي حالة عدم الاكتتاب في زيادة رأس المال بواسطة مستثمرين من خارج البنك، فإن القوة الاستثمارية لهذه الزيادة سوف تعادل مقدار الزيادة في رأس المال إذ أن الاكتتاب تم من مصادر مالية خارج البنك.

2- اللجوء إلى البنك المركزي: يتم اللجوء إلى البنك المركزي في حالة العجز في السيولة، بإحدى الطرق التالية¹:

أ. توفير الائتمان قصير الأجل: إن البنك المركزي باعتباره بنك البنوك يقوم بوظيفة المقرض الأخير للبنوك التجارية، ويتم ذلك إما في صورة إعادة الخصم للأوراق التجارية التي توجد في محافظ استثمار البنوك التجارية، والتي سبق لها وأن قامت بخصمها لعملائها وإما في صورة منح قروض مباشرة أو بضمان أوراق مالية حكومية، ومن الملاحظ أن البنوك التجارية أصبحت تفضل الحصول على ائتمان البنك المركزي، لا في شكل إعادة خصم الأوراق التجارية، إنما في شكل قروض مباشرة مضمونة بضمانات

¹ - أسامة محمد الفولي، زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 201.

مختلفة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن إعادة الخصم يحمل البنك فائدة على قيمة الكمبيالة أو الورقة المخصومة للفترة المتبقية من أجلها، في حين أنه قد لا يحتاج البنك لمثل هذا الائتمان إلى لفترة أقصر من ذلك، والجدير بالذكر أن الأوراق المالية المستخدمة لضمان القرض من البنك المركزي، يظل عائدها من حق البنك المقرض نظرا لأنه لم يبيع هذه الأوراق المالية وإنما قدمها فقط كضمان قرض.

ب. استدعاء الفائض في الاحتياط من البنك المركزي: إذا احتاج البنك التجاري لتغطية احتياجاته من السيولة لمواجهة أي ظروف تكون قد طرأت فإنه، يمكن استدعاء جزء من الاحتياطي الفائض لديه الذي يكون مودعا لدى البنك المركزي، حيث أن الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي ينقسم إلى قسمين الأول هو الاحتياطي النقدي القانوني، ويمثل نسبة معينة من الودائع يحددها البنك المركزي، تودع لديه وهذا يسمى بالاحتياطي الإلزامي، أما أي مبلغ يزيد على هذا الاحتياطي القانوني، فإنه يسمى بالاحتياطي الفائض، ويستطيع البنك المطالبة بسداده عندما يحتاج إليه، وخاصة أنه لا يحتسب له الفائدة، وقد يوجد احتياطي فائض لأحد البنوك لدى البنك المركزي، في حين يعاني بنك آخر من عجز في الاحتياطي القانوني وكلا الأمرين غير مرغوب فيهما، إذ تضيع على الأول فرصة تحقيق عائد من الاحتياطي الزائد، في حين يتعرض الثاني لغرامة مالية، وعادة ما يتدخل البنك المركزي لتوجيه بنك العجز للاقتراض من بنك الفائض، فإذا أبرمت الصفقة فإن البنك المركزي يحول قيمة القرض من حساب المقرض إلى حساب المقرض، ويلاحظ أن فترة اقتراض هذه الأموال غالبا ما تكون ليوم واحد قابل للتجديد إلا أن بعض البنوك قد تفترض هذه الأموال لا من أجل تغطية في احتياطيها القانوني بل لاستخدامها في تمويل عملياتها، وهو ما يقتضي تجديدا مستمرا للقرض¹.

¹ - المرجع نفسه، ص 202.

وقد يشترط البنك المقرض أن لا تزيد قيمة القرض الممنوح للبنك المقرض عن نسبة مئوية معينة من رأس مال هذا الأخير وذلك لتجنب أي مخاطر قد تتعرض لها الأموال المقرضة.

3- الاقتراض من المؤسسات المالية والأسواق المالية: تتم هذه العملية وفق مصدرين هامين هما¹:

أ- الاقتراض قصير الأجل من المؤسسات المالية: ظهرت خلال الستينات من القرن العشرين مراكز مالية في دول مختلفة تحتفظ بودائع ضخمة بالعملة الرئيسية، وهي ما عرفت بسوق العملات الأوروبية، والتي لم تقتصر على البنوك الموجودة في أوروبا وحدها، بل امتدت لتشمل البنوك الآسيوية في سنغافورة وهونج كونج وطوكيو، كما اشتملت أيضا مراكز بعض الدول العربية مثل البحرين، وقد أدى وجود مثل هذه البنوك التي عرفت باسم (مراكز النقد) إلى توفير مصدر بديل للسيولة، فلم تعد البنوك التي تحتاج إلى زيادة مواردها المالية إلى الاعتماد على ما لديها من حسابات جارية، والبحث عن كيفية تنمية هذه الودائع وإنما يمكنه الالتجاء إلى سوق العملات الأوروبية، التي تتميز بانخفاض سعر الفائدة على القروض منها عن سعر الفائدة في السوق النقدية المحلية وتتراوح آجال القروض بين يوم و 12 شهرا، وقد لوحظ خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ارتفاع أهمية القروض كمصدر من المصادر التمويلية للبنك، وانخفاض أهمية الحسابات الجارية في نفس الوقت.

ب- الاقتراض من الأسواق المالية: قد تلجأ البنوك إلى الاقتراض من سوق رأس المال عن طريق إصدار سندات بلا ضمان تطرح للاكتتاب العام، وتباع

¹ - حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، اثيراك للطباعة و النشر، القاهرة، 2009، ص 215.

للمستثمرين لتوفير السيولة لدعم طاقاتها الاستثمارية وطرح السندات للبيع، يعني اقتراضا طويل لأجل يمتد بين خمس سنوات وخمس عشر عاما وأكثر، والسند هو أداة من أدوات الاقتراض يمثل التزاما تعاقديا على المصادر (المقترضة) تجاه حامل السند (المستثمر) يتعهد بموجبه بدفع مبالغ ثابتة ومحددة بسعر متفق عليه (القيمة الاسمية)، بعد استحقاقها مضافا إليه العوائد، ويعتبر الاقتراض عن طريق إصدار السندات مصدرا لموارد مالية طويلة الأجل وكبيرة القيمة، كما أنه يتميز عن الودائع في أنه يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني ولا يتطلب التأمين عليه.

وتحمل معظم السندات سعر فائدة ثابتة، لذلك لا يستفيد المصدر في هذه الحالة إذا اتجه سعر الفائدة إلى الانخفاض في السوق النقدية¹.

وفي حالة إصدار السندات في السوق المحلي فإن المصدر عليه أن يحتجز جزءا من الأرباح لإيداعها بصندوق الاستهلاك بغرض سداد أصل الدين وفوائده بناء على جدول محدد مسبقا، وقد تكون السندات الصادرة وقابلة للتحويل إلى عدد من الأسهم، على أساس سعر تحويلي يحدد في العادة عند الإصدار السندي أي أن يتحول القرض إلى حق ملكية في أسهم البنك المقترض خلال أي وقت من تاريخ الاستحقاق إلا أنه يلاحظ أن قرار استبدال الأسهم بالسندات الصادرة أمر ليس من حق البنك المصدر للسندات وإنما حق المستثمر الذي قد يرفض عملية الاستبدال وخاصة إذا نتج عنها خسارة له بسبب اختلاف قيمة السند عن قيمة أسهم البنك المتداولة في السوق.

¹ - المرجع نفسه، ص 216.

4- استحداث أنواع جديدة من الودائع: من بين الخدمات التي يمكن أن يقدمها البنك

للمودعين هي استحداث أنواع جديدة من الودائع تلعب دورا هام في إعادة تجديد سيولة السوق النقدي، وذلك في حدود تشريعات الدولة التي يعمل فيها ونذكر منها:

أ. شهادات الإيداع: وهي عبارة عن وثيقة يصدرها البنك أو مؤسسات مالية تتعلق بمبلغ

محدد من المال تم إيداعه لدى البنك أو المؤسسة المصدرة منها الوثيقة، وتنقسم إلى شهادات إيداع يمكن تداولها في السوق النقدي، وشهادات إيداع غير قابلة للتداول. تتمثل الأولى في شهادات غير شخصية يمكن لحاملها التصرف فيها بالبيع والشراء، وعادة ما تكون ذات قيمة اسمية كبيرة ومعدل الفائدة عليها يكون أكبر معدل الفائدة على النوع الثاني، تبعا لتاريخ الاستحقاق حيث أن تاريخ الاستحقاق ومعدل الفائدة على هذا النوع (الأول) يتحدد بواسطة البنك، دون أي تدخل من طرف العملاء وحتى البنك المركزي كما يمكن تداولها في أسواق المال، مما يمكن البنك من الحصول على مزيد من الودائع و بالتالي زيادة الموارد المالية قصيرة الأجل¹.

أما الشهادات التي لا يسمح لها بالتداول هي شهادات شخصية تصدر بمقتضى اتفاق بين البنك والعميل، ويتحدد فيه معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق ولا يجوز لحامل هذه الشهادة التصرف فيها بالبيع، كما لا يمكن له استرداد قيمتها قبل تاريخ الاستحقاق.

ب. أوامر السحب القابلة للتداول (حسابات NOW): وهي عبارة عن ودائع من مزايا الودائع

الجارية وودائع التوفير ويطلق عليها اسم أوامر السحب القابلة للتداول، كما يطلق عليها اصطلاح *Nowaccounts* وفي هذا النوع من الودائع يكون للمودع الحق في تحرير أمر للسحب قابل للتداول، أي يمكن تحريره للغير وفاء لما عليه من التزامات، كما يمكن

¹ - سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص 241.

البنك من جذب عدد كبير من الودائع وذلك لأنها تعطي المودعين الحق في سداد التزاماتهم¹.

ج. حسابات *Now super* وودائع سوق النقد: تتمثل الأولى في ودائع جديدة في مجال العمل المصرفي، تتميز بأنها تجمع بين مزايا حسابات *Now* وودائع سوق النقد ولذلك أطلق عليها اصطلاح *Super Now Accounts* ولا يوجد سقف لسعر الفائدة الذي يحتسب لها، كما يسمح بالسحب من هذه الحسابات بعد تقديم إشعار للبنك مدته أسبوع، ويكمن الفرق بين حسابات *Now* وحسابات *Super Now* في أن الأولى تحمل سعر فائدة أقل من الثانية، وهذا إذا كانت هذه الأخيرة توفر رصيذا بالحساب أعلى من ذلك الذي يتطلبه حساب *Now* كما أنه عند إعداد الإحصائيات المطلوبة للبنك المركزي، يتم إدخال حسابات *Now* في طائفة الحسابات الجارية بينما تدخل حسابات *Super Now* في طائفة حسابات الادخار.

5- موارد أخرى حديثة للتمويل: ويمكن حصرها في:

أ. التوريق المصرفي: ويتعلق الأمر بتوريق القروض المصرفية، ونقصد به إمكانية تحويل هذا النوع من الأصول المالية غير السائلة إلى أوراق مالية (أسهم، سندات) قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة، ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزاماته العامة للوفاء بالدين، ويعتبر عملية التوريق المصرفي بمثابة دمج بين أسواق الائتمان وأسواق رأس المال لأنها تزيل الحدود بين القروض المصرفية والأوراق المالية².

ب. اتفاقيات البيع وإعادة الشراء: قد يأخذ الاقتراض من البنوك التجارية شكل اتفاق إعادة الشراء، وهو عبارة عن عقد قصير الأجل يبيع البنك بموجبه أوراق مالية إلى بنك آخر

¹ - حدة رايس، المرجع السابق، ص 34.

² - عبد الرزاق قاسم الشحادة، عبد الحميد السليحات، المحاسبة الدولية، وائل للنشر و التوزيع، 2015، ص 266.

على أن يقول البنك البائع (المقترض) بإعادة شراء هذه الأوراق أو أوراق معادلة لها في تاريخ لاحق بسعر يتم الاتفاق عليه مقدما، وهي بذلك تعتبر شكلا من أشكال الاقتراض بضمان عيني، ولا يقتصر التعامل في اتفاقيات إعادة الشراء على البنوك التجارية وإنما يمتد ذلك إلى المؤسسات المالية الأخرى والشركات الكبرى التي تتعامل بالأوراق المالية الحكومية، كما تقوم البنوك المركزية أيضا بالتعامل في اتفاقيات إعادة الشراء وبكميات كبيرة من خلال ما يعرف بصفقات الريبو التي يتم من خلالها شراء وبيع الأوراق المالية، وبالتالي التحكم في السيولة بالزيادة أو بالنقصان في الأجل القصير، والتخفيف أو زيادة القيود على أسعار الفائدة قصيرة الأجل من خلال عمليات إقراض النقود السائلة وشراء الأوراق المالية والعكس¹.

¹ - المرجع نفسه، ص 267.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يتضح لنا أهمية السوق النقدي، ودوره التمويلي والقدرة على توفير الحجم المناسب من السيولة لاستمرار النشاط الاقتصادي، وذلك باستخدام أدوات التمويل المختلفة عن طريق استخدام موارد مالية يتم استخدامها من طرف البنك المركزي، بهدف الجمع بين جهات الفائض والعجز في السيولة، بالإضافة إلى موارد السوق النقدي هناك طرق متعددة أخرى حديثة للتمويل، يلجأ إليها البنك التجاري لزيادة موارده المالية و توفير سيولة إضافية، يمكن توجيهها لتنويع وتمويل الاستثمارات المختلفة، مثل زيادة رأس مال البنك، استدعاء الفائض من الاحتياطي النقدي، استحداث أنواع جديدة من الودائع، التوريق المصرفي... الخ.

الفصل الثاني

ماهية السيولة والجهاز



تمهيد:

يعتبر الجهاز المصرفي الوحدة الأساسية لاقتصاد أي بلد من بلد من خلال منح الائتمان وتجميع المدخرات من مختلف الأعوان الاقتصادية وذلك عن طريق عناصره التي تحتوي على عدد من البنوك تلعب دور الوسيط بين عارضي النقود وطالبيها لذلك فهي بحاجة إلى قدر من السيولة لمواجهة الالتزامات والاستجابة لطلبات الائتمان ومنح القروض. ونظرا لأهمية الجهاز المصرفي وأهمية السيولة المصرفية فيه سوف نتناول فيما يلي: عناصر الجهاز المصرفي، ومختلف المفاهيم المتعلقة بالسيولة المصرفية والتمويل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الجهاز المصرفي

المبحث الثاني: ماهية السيولة المصرفية

المبحث الأول: ماهية الجهاز المصرفي

يحتوي هذا المبحث على ثلاث مطالب، الأول حول تعريف الجهاز المصرفي وأهدافه أما المطلب الثاني، سوف نتطرق لمختلف مكونات الجهاز المصرفي والمطلب الأخير فهو حول سلبيات عدم استقرار الجهاز المصرفي.

المطلب الأول: تعريف الجهاز المصرفي و أهدافه

- التعريف:

- **التعريف الأول :** يقصد بالجهاز المصرفي مجموع المصارف العاملة في بلد ما، وأهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب هيكله وحجم المصارف التي تتكون منها وكيفية توزيع فروع المصارف على بلد ما، ثم ملكية المصارف ودمجها وتوحيدها¹.
- **التعريف الثاني :** الجهاز المصرفي هو عبارة عن عدد من البنوك تختلف وفقا لتخصصها والدور الفعال الذي تؤديه في مجتمعها، وتعتبر أشكال للبنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق، والرغبة في خلف هياكل تمويلية منقلة تتلاءم مع حاجات العملاء والمجتمع².
- **التعريف الثالث :** الجهاز المصرفي يعبر عن مجموعة من المؤسسات تتعامل بالائتمان، بحيث تكون وظيفتها الرئيسية، توفير الائتمان على الصعيدين الفردي والقومي³.

¹- بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات السير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 143.
²- شاكر القرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 36.
³- جمال خريس، أيمن بحضير، عماد محضونة، النقود و البنوك، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص 75.

-الأهداف

من أهم أهداف الجهاز المصرفي نذكر ما يلي¹:

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية: الجهاز المصرفي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، باعتبارها أحد أهدافه من خلال الضوابط العامة لرأس المال والنقود، وكذا أساليب الوساطة المالية المعتمدة على أسلوب القرض بفائدة والفوائض المالية من المال الممنوح ويساهم في المشاريع الإنتاجية الحقيقية وكذا جعل رأس المال مع خبرة العمل في مجال التنمية.
- تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية: يعتبر هذا الهدف من أبرز مميزات الجهاز المصرفي، حيث يساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية إذ أن توزيع الدخل يرتبط بالقيمة التبادلية للسلع والخدمات والتي غالبا ما يتم التعبير عنها في صورة وحدات نقدية، كئمن الخدمات والمنتجات.
- استقرار قيمة الوحدات النقدية: تعتبر النقود مقياسا هاما لتقييم الأشياء فلا بد أن تحظى باستقرار في قيمتها، وهذا من أهم أهداف الجهاز المصرفي.

المطلب الثاني: مكونات الجهاز المصرفي

يتكون الجهاز المصرفي من عدد من المؤسسات المالية نذكر منها:

أولا: البنك المركزي

1-التعريف:

البنك المركزي هو مؤسسة مصرفية عامة يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي، ولديه القدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية عن طريق إصدارهم للعملة المحلية، ومقابل احتياطه من الذهب أو عن طريق بيع الذهب في الأسواق العالمية، ويعد الهدف الأساسي للبنك المركزي السيطرة على كمية النقد وإدارة عملية الإصدار وضمان

¹ - شاعر القرويني، المرجع السابق، ص 37.

قابلية التحويل للعملات الوطنية والحفاظ على استقرار قيمة العملة، وتحقيق عملية النمو الاقتصادي، ومنع انهيار المصارف، كما يلعب دور المستشار للحكومة، ويمتلك البنك المركزي إمكانية إدارة الائتمان والسيولة وعرض النقد في الاقتصاد إضافة إلى اختيار سياسة سعر الصرف المناسبة للبلد وإدارة الدين الحكومي العام من خلال الاستخدام الكفء للسياسة النقدية¹.

2- الخصائص:

يتمتع البنك المركزي بعدة خصائص نذكر منها ما يلي²:

- البنك المركزي هو المهين على شؤون النقد والائتمان في الاقتصاد.
- يتميز البنك المركزي بمبدأ الوحدة، فالبنك المركزي هو مؤسسة وحيدة ولا يمكن تصور تعدد الوحدات المصدرة للنقود.
- البنك المركزي، مؤسسة عامة، سواء بقدره القانون، أم بقوة الواقع وهي ضرورة تملئها أهمية وخطورة الوظائف التي يقوم بها.
- البنك المركزي لا يقوم بعمليات البنوك العادية، ذلك أن مثل هذه العمليات تتعارض مع وضعه، بالنسبة إلى البنوك التجارية وما يترتب على هذا الوضع من علاقات خاصة تربطه به.

¹- دريد كمال آل بشيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة، عمان، 2012، ص 39.

²- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 139.

3-وظائف البنك المركزي:

- تختلف وظائف البنك المركزي من دولة لأخرى، وذلك وفقا لاختلاف طبيعة الأوضاع والسياسات والفلسفة الاقتصادية الموجودة في تلك الدولة ومن أبرز هذه الوظائف ما يلي¹:
- تنظيم إصدار العملة وتغطيتها بالموجودات الأجنبية، وتحديد فئاتها وذلك بما يتمتع به من احتكار كلي أو جزئي في إصدار النقود، فهو يقوم بوظيفة بنك الإصدار.
 - القيام بالأعمال المصرفية التي تحتاجها الدولة، فهو يحتفظ بودائع الدوائر الحكومية وينظم حساباتها ويسدد التزامات الدولة ويقدم لها الائتمان ضمن حدود و ضوابط معينة، وبذلك فهو يقوم بوظيفة بنك الحكومة.
 - العمل المصرفي كبنك البنوك، وذلك عن طريق التعامل مع المصارف المختلفة بقبول ودائعها وإجراء المقاصة بين صكوكها، وتقديم القروض لها، ولذلك فالبنك المركزي هو بنك البنوك.
 - مراقبة المصارف وضمان تطبيق شروط تأسيس مصارف جديدة أو فتح فروع لها، ومدى التزامها بالتشريعات المصرفية.
 - يقوم البنك المركزي بتنظيم الائتمان للمحافظة على قيمة العملة المحلية داخليا، أي أنه يتولى مسؤولية صياغة السياسة النقدية وذلك وفقا لما تتطلبه الظروف الاقتصادية الخاصة بالدولة.
 - ومن الوظائف الحديثة للبنك المركزي هو وظيفته كمؤسسة للتنمية الاقتصادية فهو يعمل على تنشيط والإسراع بالتنمية الاقتصادية ضمن إطار الدولة.

¹ - فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 27.

ثانياً: البنوك التجارية

1- مفهومها:

أطلقت كلمة بنك تجاري في بداية الأمر على البنك الذي يقوم بتمويل العمليات التجارية والتي تستلزم تمويلاً قصيراً الأجل يقل عن السنة الواحدة، إلا أن التطور الاقتصادي وتوسع العمليات المصرفية جعل البنوك التجارية تهتم بتقديم تمويل لكافة الأنشطة، سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية أو لهيئات خاصة أو حكومية¹.

وكلمة بنك هي كلمة انجليزية وليست عربية وهي مشتقة من الكلمة الإيطالية والتي تشير إلى منضدة خشبية كان يجلس عليها الصرافون، لشراء وبيع العملات واستبدالها². ويعرف البنك التجاري على أنه مؤسسة نقدية تقبل الودائع، وتمنح القروض وتقدم خدمات مصرفية متنوعة للعملاء³.

2- وظائف البنك التجاري:

تعددت وظائف البنوك التجارية وفق متطلبات التطور في النشاط الاقتصادي مع مرور الزمن ومن هذه الوظائف⁴:

- قبول الودائع بشتى أنواعها لأنها تمثل المورد الأساسي للبنوك التجارية.
- منح الائتمان أي أن يقدم البنك مبالغ نقدية إلى الأفراد والمشروعات لأجل قصير أو لأجل طويل.
- خصم الأوراق التجارية.
- تحصيل الشيكات والكمبيالات.

¹ - هيل عجمي جميل الخيايبي، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، 2014، ص 110.

² - زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 50.

³ - اسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1996، ص 96.

⁴ - طاهر فاضل، منير روجي سمارة، النقود و البنوك و المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص 188.

- تقديم الخدمات الالكترونية حيث يتيح البنك لعملائه القدرة عن تنظيم وإدارة حساباتهم باستخدام الخدمات الالكترونية عبر الأنترنت.
- تقديم التسهيلات الائتمانية والاستشارات للعملاء إضافة إلى قيامها بالتوسط في عمليات البيع وشراء الأوراق المالية، وحفظها وإتاحة الفرص الاستثمارية للعملاء من خلال بيع وشراء العملات الأجنبية.

رابعاً: البنوك المتخصصة

1- تعريفها:

تمتاز هذه المصارف عن غيرها من المصارف الأخرى بأنها تتخصص في قطاع معين من القطاعات الاقتصادية كالزراعة أو العقارات أو الصناعة... الخ، حيث تقتصر عملياته الرئيسية وقروضه على ذلك القطاع ويعتبر نفسه متخصصاً في الإقراض لذلك القطاع¹.

2- خصائصها:

تقوم البنوك المتخصصة على عدة خصائص نذكر منها²:

- لا تتلقى الودائع من الأفراد وإنما تعتمد على رؤوس أموالها، وما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد آجال طويلة، وما تعقده من قروض طويلة الأجل تحصل عليه من البنك المركزي والبنوك التجارية.
- قد يكون جانباً من أهداف هذه البنوك قومياً واجتماعياً لذلك قد تعاونها الدولة وتمنحها القروض بسعر فائدة مميز.

¹ - زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سابق، ص 29.

² - عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، مرجع سابق، ص 24.

- لا يقتصر نشاط هذه البنوك على عمليات الإقراض والتسليف فقط، بل قد تقوم بالاستثمار المباشر عن طريق إنشاء مشروعات جديدة أو المساهمة في رؤوس أموال المشروعات، وتقديم الخبرات الفنية والمنشورة في مجال تخصص البنك.

3- أنواعها:

يمكن تقسيم البنوك المتخصصة في عمليات التمويل التي تقوم بها إلى الأنواع التالية¹:

- **البنوك الصناعية:** هي بنوك تقوم بتقديم السلف والقروض ومساعدة الصناع للقيام بأعمالهم على أتم وجه ورفع مستوى الصناعة والمساهمة في إنشاء شركات صناعية مثل: البنك الصناعي.
- **البنوك الزراعية:** تقوم هذه البنوك بمنح سلف للمزارعين لمدة قصيرة لضمان المحاصيل للقيام بأعمال الزراعة، وقد قامت هذه البنوك بحماية صغار المزارعين من استغلال المرابين.
- **البنوك العقارية:** تختص البنوك العقارية بتقديم السلف، بضمان العقارات (الأراضي، المباني) بالإضافة إلى تقديم القروض لجمعيات ومنظمات الإسكان كما تساهم أيضا في تأسيسها، وتكون معظم القروض التي تمنحها هذه البنوك طويلة الأجل كما أن القليل منها تكون قروضا متوسطة وقصيرة الأجل².

¹ - محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 31.

² - فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن النوري، مرجع سابق، ص 44.

المطلب الثالث: سلبيات عدم استقرار الجهاز المصرفي

تتولد عن لا استقرار الجهاز المصرفي عدة نتائج سلبية على هذا الجهاز وعلى الاقتصاد بوجه عام أبرزها¹:

- عجز النظام عن أداء وظيفته التمويلية، أي أن الطلب على الأموال يكون أكبر من عرض الأموال، وهو ما ينعكس بصورة سلبية على الاستثمارات، أي على القطاع الحقيقي.
- تزايد أعباء الخزينة العمومية وبالتالي العجز الموازي، وتحولها إلى أداة لتمويل بعض الأنشطة الاقتصادية الضرورية، لاسيما اقتصاديات تتسم بضعف الأسواق المالية.
- عجز النظام عن أداء وظيفته كمصدر للسيولة وهو ما ينبغي حضور جانب العرض عن جانب الطلب في مجال السيولة، أي أن الطلب على وسائل الدفع يكون أكبر مما يستطيع النظام المصرفي توفيره، وهنا يكون الاقتصاد أمام وضعية نقص السيولة، وبالتالي تقلص في المبادلات وفي حركية النشاط الاقتصادي، وهو ما ينتهي إن لم يتم تدارك الوضع إلى أزمة في الاقتصاد.
- إمكانية بروز وانتشار ظاهرة الإفلاس المصرفي، وهو ما يعني فقدان المودعين لأموالهم و بالتالي فقدان المستثمرين لقدرتهم على الاستمرار في أنشطتهم.
- فقدان الثقة في النظام المصرفي، وبالتالي تفادي التعامل معه وسحب المتعاملين لأموالهم منه، وهو ما يؤدي إلى طغيان السوق الغير الرسمية، بل وإلى تهريب الأموال إلى الخارج، أي إيداعها في بنوك أجنبية.
- تراجع فعالية السياسة النقدية، ومختلف تدخلات السلطة النقدية على أهميتها في مثل هذا الوضع وذلك بسبب تراجع دور البنوك ومركزها في الاقتصاد.

¹ - رحيم حسن، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر و التوزيع، قسنطينة، 2008، ص 50.

المبحث الثاني: ماهية السيولة المصرفية

يتناول هذا المبحث مفهوم السيولة المصرفية والعوامل المؤثرة فيها فضلا عن تناوله قياس السيولة المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم السيولة المصرفية

قبل التطرق إلى تعريف السيولة المصرفية، نعطي تعريفا للسيولة بصفة عامة أولا:

- فالسيولة تعني مقدرة البنك على الوفاء بمسحوبات المودعين، وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب دون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة¹.
- والسيولة بمعناها العام تعني مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير².
- والسيولة تعني أيضا مدى احتفاظ البنك بجزء من الأصول بأشكال سائلة أو شبه سائلة بما يتواءم واحتياجات عملاء البنك والتزاماته³.

أما السيولة المصرفية تعني الفرق بين الموارد المتاحة والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها، وتكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى.

حيث يضطر أن يستثمر هذه الفوائض ضمن الأصول السائلة، مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف، ويمكن للمصارف أن تحقق غايتها في السيولة من

¹ منير إبراهيم، مرجع سابق، ص 295.

² سيد الهواري، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس للنشر، مصر، 1978، ص 60.

³ محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2005، ص 141.

خلال الاحتفاظ بمقدار مناسب منها في كل الأوقات أو من خلال إجراء التزامن بين دخول الأموال إليها وخروجها منها¹.

والسيولة المصرفية تعني قدرة المصرف التجاري على التسديد نقداً، لجميع التزاماته التجارية والاستجابة لطلبات الائتمان أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصرف وإمكانية الحصول عليه عن طريق تسهيل بعض أصوله أي تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة².

السيولة المصرفية يراد بها الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة إضافة إلى موجودات مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية وتهتم المصارف التجارية بالسيولة عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى لسببين أولهما:
نسبة المطلوبات النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جداً والآخر أن قسم كبير من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الأجل³.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على السيولة المصرفية من بينها⁴:

1. عمليات الإيداع و السحب على الودائع:

في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقداً، أي تحويل الودائع إلى نقود قانونية ورقية ومعدنية، لإنجاز المعاملات اليومية، إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطيات المصرف التجاري، لدى البنك المركزي وبالتالي إلى تقليص سيولته، فإن

¹ - أحلام بوعبدلي، و حمزة عمي سعيد، دعم و تيسير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل 3، مجلة الواحات العربية، جامعة غرداية العدد الثاني، ص 102.

² - زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، مرجع سابق، ص 127.

³ - بلال نوري، سعيد الكروي، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد 24، ص 6.

⁴ - مفلح عقل، إدارة السيولة في المصرف التجاري، مجلة إضاءات، معهد الدراسات المصرفية، العدد الثاني، سبتمبر، 2012، ص 03.

لعمليات الإيداع أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية دور في تحسين سيولة المصرف التجاري.

2. رصيد عمليات المقاصة بين المصارف:

تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري، دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصده النقدية.

3. موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف:

يمتلك البنك المركزي كمثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويده للمصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة، فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطيات النقدية المتوفرة لديها، ويقلل قابليتها على منح القروض، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حال توسيع عرض العملة لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف ويوسع سيولتها المصرفية مما يسمح بتوسيع قدرتها الإقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة.

4. رصيد رأس المال الممتلك:

يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة المصرف، حيث أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة والعكس صحيح، فكلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف، ومن ثم تحددت قدرته الإقراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته التجارية¹.

¹ - سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية و أثرها في العائد و المخاطرة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2009، ص 32.

المطلب الثالث: قياس السيولة المصرفية

إن أفضل مقاييس السيولة ما كان منها قائماً على أساس التدفق النقدي، ولكن صعوبة تقدير مثل هذه التدفقات تجعل المقاييس القائمة على الأساس الكمي هي الأكثر استعمالاً وتتنوع هذه المقاييس فيما يلي¹:

1. نسبة الودائع إلى الموجودات:

تقيس هذه النسبة مدى أهمية الودائع في تمويل موجودات المصرف، ويفضل استعمال الودائع المستقرة عند احتساب هذه النسبة بدلاً من جميع الودائع ويقصد بالودائع المستقرة تلك التي يتوقع أن تبقى في المصرف برغم الظروف الاقتصادية المختلفة، وتلك التي تقل عن الحد الأدنى للتأمين الوطني على الودائع إذا وجد مثل هذا التأمين، ويتوقع أن تكون نسبة الودائع المستقرة إلى الموجودات عالية في المصارف الصغيرة التي تعتمد على قاعدة واسعة من العملاء ومنخفضة لتلك المعتمدة على إدارة المطلوبات.

2. نسبة التسهيلات إلى الموجودات:

بما أن القروض تعتبر أقل موجودات المصرف سيولة خاصة في البلدان التي لا يوجد فيها سوق ثانوية للقروض، لذا فإن هذه النسبة تعبر بشكل غير مباشر عن مدى حالة السيولة، فالنسبة العالية مؤشر على التوسع في الإقراض وبالتالي انخفاض السيولة، بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وضع السيولة الجيدة وطاقاة إقراضية كامنة، ومن الملاحظ أن تميل هذه النسبة إلى التغير مع حجم المصرف.

3. نسبة التسهيلات المصرفية إلى الودائع:

تعتبر هذه النسبة أحد المقاييس التقليدية لسيولة المصارف، فهي تقيس مدى استعمال الودائع في عمليات الإقراض وتعتبر نسبة التسهيلات إلى الودائع المستقرة الصورة الأكثر

¹ - أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص ص188-189.

تعبيرا عن السيولة وكلما انخفضت هذه النسبة كانت مؤشرا على مخزون أعلى من السيولة لدى المصرف، والعكس صحيح.

4. الموجودات السائلة إلى الموجودات:

تقيس هذه النسبة أهمية الأصول الأكثر سيولة بالنسبة لإجمالي الأصول، وتتكون الموجودات السائلة من الأرصدة النقدية لدى المصرف نفسه وودائعه لدى الجهاز المصرفي والبنك المركزي، وكذلك الأوراق المالية التي تقل مدتها عن سنة، وتتميز هذه البنوك بسهولة و سرعة تحويلها إلى نقد دون خسارة تذكر¹.

5. الموجودات السائلة إلى الودائع:

تكتسب هذه النسبة أهميتها لقيامها على علاقة مباشرة بين الموجودات السائلة والودائع، بدلا من العلاقة غير المباشرة التي تعكسها نسبة القروض إلى الودائع، لكن يؤخذ على هذه النسبة وجود جزء من الموجودات السائلة لمواجهة احتياجات السيولة القانونية التي يفرضها البنك المركزي والتي لا تسمح للمصارف باستعمالها.

¹ - مفلح عقل، المرجع السابق، ص 13.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق ذكره يتضح لنا أن موضوع السيولة من المواضيع المهمة في الجهاز المصرفي وشغلها شاغل في عملها اليومي واحتكاكها بالزبائن، فقد تخسر المصارف عددا من زبائنها نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب، وبالعكس من ذلك فقد تحتفظ المصارف بسيولة تفوق حاجتها مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة لذلك يتطلب على الجهاز المصرفي أن تكون لديه إدارة جيدة للسيولة وأن يقوم باستغلال الفرص المناسبة لتحقيق أقصى ربح ممكن.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية للسوق



تمهيد:

شهدت السوق النقدية عدة تطورات للقيام بدورها التمويلي، حيث تتكون السوق النقدية الجزائرية من سوق ما بين البنوك، أين يلعب البنك المركزي دور الوسيط في هذه السوق، وسوق تدخلات البنك المركزي، الذي يعتبر مكان مناسب لتحقيق الاستقرار النقدي، كما مر الجهاز المصرفي الجزائري أيضا بعدة مراحل حتى يكون ملائما للظروف التي تعيشها البلاد، وفي هذا الفصل سوف نحاول تسليط الضوء على التطورات التي شهدتها السوق النقدية من 2008 إلى 2011 حيث يتناول هذا الفصل ثلاث مباحث :

المبحث الأول :حول السوق النقدية الجزائرية.

المبحث الثاني :عن الجهاز المصرفي الجزائري

أما المبحث الثالث: حول دراسة لوضعية تطور السوق النقدية من سنة 2008

إلى سنة 2011.

المبحث الأول: السوق النقدية الجزائرية

نتناول في هذا المبحث نشأة السوق النقدية في الجزائر من خلال المطلب الأول، وفي المطلب الثاني المتدخلين في السوق النقدية، أما المطلب الثالث فقد خصص لسوق ما بين البنوك وسوق بنك الجزائر.

المطلب الأول: نشأة السوق النقدية في الجزائر:

-النشأة:

كانت السوق النقدية في الجزائر محدودة التبادلات بين البنوك، و كان تمويل الاقتصاد يتم بصفة مباشرة بدون العودة إلى هذه السوق، مع غياب سياسية نقدية محكمة تنظم القروض الموجهة إلى قطاعات الاقتصاد الوطني، و كان البنك المركزي يستجيب لكل احتياجات الخزينة العامة فهو عبارة عن هيكل موجود لإصدار النقود من أجل الخزينة ، كما أن الادخار المتراكم التي تحصلت عليه صناديق الادخار أو مؤسسات التأمين كان خاضعا للخزينة العامة.

هذا الشكل من التمويل الذي كانت تقوم به الخزينة بنسبة كبيرة لم يعتمد على سياسة نقدية مرتكزة على أي سوق نقدي، ولكن بعد ظهور القانون الصادر في 1986 المتعلق بنظام البنوك والقرض الذي منح الدور الأساسي للبنك المركزي لممارسة السياسة النقدية، كما تعزز ذلك أكثر بعد صدور القانون 90-10 المتعلق بقانون النقد و القرض الذي وضع الأسس لإنشاء سوق نقدية وطنية لتمويل الاقتصاد الوطني¹.

-التنظيم القانوني:

يتم الاستناد إلى الإطار القانوني للسوق النقدية، لتطورها و توسعها كما يلي:

- صدور التعليمات الداخلية لبنك الجزائر رقم 002 المؤرخة في 25 ماي 1989

المتعلقة بتنظيم السوق النقدية.

¹ - بن عبيد فريد تقسيم السوق النقدية الجزائرية كأداة لإعادة التمويل ، مجلة الابحاث الاقتصادية والإدارية، العدد الرابع 2013، ص 88.

- صدور التعليم رقم 91-08 المؤرخة في 14 أوت 1991 من طرف مجلس النقد والقرض الذي أنشأ رسميا السوق النقدية
- الأمر رقم 91/33 المؤرخ في 07/11/1991 الذي يوضح شروط و أصناف المبادلات.
- الأمر رقم 95/28 المؤرخ في 22/04/1995 الذي حدد شكل نهائي لتنظيم السوق النقدية و تدخلات البنك المركزي¹.

المطلب الثاني : المتدخلون و الوسطاء في السوق النقدي الجزائري:

1-المتدخلون:

يتدخل في السوق النقدي البنوك المقرضون و المقترضون للنقد المركزي ، البنك بتدخلاته ، الخزينة العامة باقتراضها و تسديداتها للنقد المركزي ، وصناديق التقاعد والضمان الاجتماعي وشركات التأمين والتعاونيات أو بعض الأعوان غير الماليين في الجزائر.

بداية قبل 1992 كانت السوق النقدية تعمل في شكل سوق ما بين البنوك (بنوك تجارية، بنك مركزي، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط) ولكن بعد هذه السنة أصبحت السوق النقدية تضم ستة بنوك (البنك الوطني الجزائري BNA، والقرض الشعبي الجزائري CPA ،بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR،البنك الخارجي الجزائري BEA. بنك التنمية المحلية BDL وبنك البركة) ومؤسسة مالية (Union Bank) ،ومؤسستين ماليتين غير مصرفيتين هما (CNEP.BAD)والخزينة العمومية ومستثمرين مؤسسين (صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي وشركات التأمين والتعاونيات)².

¹ - المرجع نفسه، ص 89.

² - بظاهر علي اصطلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية ، رسالة دكتوراه في العوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2005، 2006، ص 65.

بالإضافة إلى ذلك ومنذ سنة 1992 رخصت لهيئات أخرى بالتدخل في السوق النقدية

الجزائرية والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (01) : المتدخلون في السوق النقدية.

1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989
BNA	BNA	BNA	BNA	BNA	BNA	BNA
BEA	BEA	BEA	BEA	BEA	BEA	BEA
CPA	CPA	CPA	CPA	CPA	CPA	CPA
BADR	BADR	BADR	BADR	BADR	BADR	BADR
BDL	BDL	BDL	BDL	BDL	BDL	BDL
BAD	CNEP	BAD	CNEP	CNEP	CNEP	CNEP
CNEP	CAAT	CNEP	CAAT			
CAAT	CNMA	CAAT	CNMA			
CNMA	CNAS	CNMA	CNAS			
CNAS	CNR	CNAS	SAA			
CNR	CNL	CNR	BARAKA			
CNL	SAA	CNL				
SAA	BARAKA	SAA				
BARAKA	CCR	BARAKA				
CCR	CASNOS	CCR				
CASNOS		CASNOS				
الخزينة						
العمومية						

المصدر: بنك الجزائر

2-الوسطاء:

هناك جزء كبير من العمليات و خصوصا الإقراض والاقتراض للبنوك فيما بينها يتم من خلال تدخل الوسطاء و يوجد نوعان هما¹:

أ. بيوت إعادة الخصم:

وهي البنوك التي لا تستطيع قبول ودائع الجمهور ماعدا في حدود ضيقة والتي تسير محفظة خاصة من الأوراق العامة والخاصة، والمهم هو أن نشاطها يعتمد على شراء وإعادة بيع الأوراق المتداولة في السوق النقدية مقابل النقود المركزية، وتقوم بإحضار المقرضين والمقترضين ولكن تتشكل بين هؤلاء وألئك شاشة **OPAQUE**، التي تحفظ الأطراف ولها وظيفة أخرى مهمة وهي الوساطة بين البنوك والبنك المركزي في أغلب التدخلات التي يقوم بها هذا الأخير.

ب. السماسرة:

وهم الوسطاء بالمعنى البسيط،الذين لا يشترون ولا يبيعون لحسابهم أي ملفات في السوق النقدية ،ويقومون بإحداث العلاقات بين المقرضين والمقترضين بدون أن يظهروا على أنهم أجزاء مقابلة في العملية، ففي الجزائر دور الوسيط يمارسه البنك المركزي والمادة 02 من قانون 91-08 المؤرخ في 14 أفريل 1991 المتعلق بتنظيم السوق النقدية يكلف بنك الجزائر لضمان تسير السوق النقدية، والقيام بدور الوسيط بصفة انتقالية

¹ - بن عبيد فريد ، دور السوق النقدي في التمويل الاقتصادي ، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة 2013،2014 ، ص17

المطلب الثالث: سوق ما بين البنوك و سوق بنك الجزائر

يوجد نوعان من السوق النقدية في الجزائر، سوق ما بين البنوك وتسمى العمليات خارج البنك وسوق البنك المركزي .

1-سوق ما بين البنوك (العمليات خارج البنك الجزائري)

تعتبر سوق ما بين البنوك منفذا هاما للمتدخلين سواء في الحصول على النقد المركزي الذين هم بحاجة إليه، أو لتوظيف كمية النقد الغير المستعملة، وبما أن بنك الجزائر هو الذي يؤدي دور الوسيط بصفة انتقالية فإنه يقوم بإعلان افتتاح السوق و نشره للمعادلات المتوسطة المرجحة، وعمليا يتم عمل السوق منذ 18 جوان 1996 على النحو التالي¹:

- تفتح السوق على الساعة التاسعة صباحا
- تحضير البنوك توقعاتهم لوضعيات خزينتها في ذلك اليوم
- انطلاقا من توقعات الخزينة تحدد البنوك رصيذا للافتتاح (حسب التوقعات) .
- تسيير بنك الجزائر المعدل المتوسط المرجح للفائدة حسب اليوم السابق .
- مباشرة بعد افتتاح السوق النقدية تبدأ البنوك بالاتصال لمعرفة تطور السوق .
- تقوم البنوك بتحديد وضعيات خزينتها بعد معرفة احتياجات وكلائها عن طريق شبكتها التي يمتلكها على الساعة منتصف النهار(12سا).
- انطلاقا من وضعية خزينة وكالات البنوك والأموال الناتجة عن عمليات المقاصة تقترح البنوك إما التوظيف لفوائضها أو الاقتراض لحاجتها حسب الأجل والمبلغ و المعدل .
- تتم متابعة نهاية العملية المقترحة و ذلك باستمرار الاتصال مع مصالح السوق النقدية .
- إذا تم توظيف فائض لبنك معين لدى بنوك مقترضة فإنه يجب أن يحدث ما يلي:

¹ - صالح مفتاح النقود والسياسات النقدية مع الإثارة إلى حالة الجزائر من 1990 إلى 2000 رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2002.2003 ، ص ص 191.192 .

- تحضير أوامر التحويلات إلى مصالح السوق النقدية لدى البنك ، وتقدم أوامر التحويلات إلى بنك الجزائر قبل الساعة الرابعة والنصف (16:30سا) مساءً وتقل السوق النقدية على الساعة الثالثة والنصف (15:30 سا) مساءً.

2- سوق البنك المركزي:

يتدخل البنك المركزي لتمويل النظام المصرفي بالسيوليات اللازمة، ويضمن التوازن لهذا النظام إنطلاقاً من كونه الملجأ الأخير للإقراض عندما تكون احتياجات التمويل أكبر من الفوائض المالية، كما تقوم بتنظيم السيولة المصرفية (بالزيادة أو الانخفاض) وفقاً للأهداف النقدية المتبعة أو يكون تدخله بواسطة الأدوات التالية¹:

- الأمانة 24 ساعة و المنحة ل 7 أيام.
- مزايمة القروض من خلال الإعلان عن مناقصة
- الشراء و البيع التام للسندات العمومية (عملية السوق المفتوحة)
- عملية مبادلة للعملة الوطنية مقابل العملة الصعبة.
- مزايمة سندات الخزينة في الحساب الجاري
- سوق قيم الخزينة.

المبحث الثاني -الجهاز المصرفي الجزائري:

ورثت الجزائر غداة الاستقلال نظام مصرفي واسع مر بعدة مراحل حتى يكون ملائماً للظروف التي تعيشها البلاد و فيما يلي لمحة عن ذلك:

- المطلب الأولى: نشأة النظام المصرفي الجزائري:

نشأ النظام المصرفي في الجزائر وترعرع كامتداد و كظل للنظام الفرنسي، وكانت وظيفته خدمة الاقتصاد الوطني، وهذا النظام كان بمثابة امتياز للجزائر لم تخص به المستعمرات الأخرى، ورغم كل علة فالمؤسسات المالية تميزت بوجود شبكة بنوك هي الأكثر تطوراً من أية مستعمرة فرنسية أخرى، بل وكان هناك بنك إصدار أيضاً دون أن

¹- بن عبيد فريد، المرجع السابق، ص 137.

تكون له كل الحقوق التي تمثلها في الدول ذات السيادة ،وبجانب البنوك الخاصة كانت هناك بنوك تابعة للقطاع العام إضافة لفروع البنوك الفرنسية خاصة وعمامة ومختلطة وخلال حرب التحرير أضيف بنك التتمية.

ورثت الجزائر عند استقلالها نظاما مصرفيا واسعا لكنه تابع للنظام الأجنبي وهو قائم على أساس الاقتصاد الليبرالي ،وبعد خروج فرنسا من الجزائر أحدثت بعض التغييرات في النظام المصرفي نذكر من بينها ما يلي:

• **تغييرات مالية:** تمثلت في سحب الودائع وهجرة رؤوس الأموال مع من هاجر من المحتلين .

• **تغييرات سياسية واقتصادية:** تمثلت في التوجهات الجديدة للجزائر المستقلة و التطلع لبناء اشتراكية والانفتاح على العالم الخارجي .

• **تغييرات إجرائية وإدارية:** تمثلت خصوصا في هجرة الإطار الموجهة لتسيير البنوك .

• **تغييرات قضائية:** تمثلت في تغيير مقرات المصارف وتوقفها عن العمل¹.

المطلب الثاني مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري

- أولا: المرحلة الممتدة من 1962 إلى سنة 1986

تقرر إنشاء مؤسسة اصдра جزائرية تحل محل بنك الجزائري في 01 جانفي 1963 وبذلك أنشئ البنك المركزي الجزائري على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وذلك بموجب القانون رقم 62-441 المصادق عليه من قبل المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962 وقد تم تبرير هذا الاختيار بالرغبة في تلبية غرض مزدوج ضروري من منظور المهنة المسندة لهذه الهيئة:

¹ - بودلال على، سعيداني محمد ، فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظري والتطبيق الملتقى الوطني الأول لإصلاح المنظومة المصرفية ، جيجل ، ماي 2005، ص 3.

- يتمثل الغرض الأول في وجود تنظيم العمليات المسموحة للبنك المركزي وإعطاء الحكومة إمكانية المراقبة اللازمة.

- بينما يتمثل الغرض الثاني في وجوب تمتع إدارة البنك بالاستقرار والاستقلالية اللازمين لممارسة صلاحيتها.

ويعوجب المهام المسندة للبنك المركزي الجزائري في إطار قانون 62-441 نجد أن هذا البنك قد تم تنصيبه كبنك البنوك وبالتالي منعه من القيام بأية عملية مع الخواص، إلا في حالة الاستثناء التي تقتضيها المصلحة الوطنية.

إن الفترة السابقة لعام 1986 قد أظهرت خلا على مستوى تنظيم وأداء النظام البنكي الجزائري، ويتمثل أصل هذا الخلل في التعارض القائم بين اعتبارات تمويل التنمية وأولوياتها وذلك وفقا لآليات وشروط تتحدد أصلا بآليات وأهداف التنمية ذاتها وبين اعتبارات البنك كمؤسسة تجارية يلزمها ما يلزم المؤسسة للعمل من أجل تطويرها¹.

- ثانيا: المرحلة الممتدة من 1986 إلى 1990.

ظهرت التغيرات التي أدخلت على النظام المالي الجزائري خلال السبعينات وبداية

الثمانينات محدوديتها وعليه أصبح إصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج التسيير أو من حيث المهام المنوطة به.

سجلت سنة 1986 الشروع في بلورة النظام المصرفي الجزائري بتوصية البنوك بأخذ التدابير اللازمة لمتابعة القروض الممنوحة، وبالتالي وجوب ضمان النظام المصرفي لمتابعة استخدام القروض التي يمنحها إلى جانب متابعة الوضعية المالية للمؤسسات واتخاذ جميع التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم استرداد القرض.

استعاد البنك المركزي في نفس الوقت صلاحياته فيما يخص على الأقل تطبيق

السياسة النقدية، حيث كلف البنك المركزي الجزائري في هذا الإطار بإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية بما في ذلك تحديد سقف إعادة الخصم المفتوحة لمؤسسات القرض.

¹ - محمود حميدات ، مدخل التحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1996 ، ص 104.

بالإضافة إلى ذلك أعيد النظر في العلاقات التي تربط مؤسسة الإصدار بالخبزينة، إذا أصبحت القروض الممنوحة للخبزينة تتحصر في حدود يقرها مسبقا المخطط الوطني للقرض وجاء في قانون 01/88 ليؤكد بشكل خاص على الطابع التجاري للمؤسسة العمومية الاقتصادية، على إنها شخصية معنوية خاضعة للقانون العام ومكلفة بتسيير الخدمات العمومية.

على هذا الأساس تضع نصوص الإصلاح نهائيا نشاط المؤسسة العمومية الاقتصادية في دائرة المتاجرة بطرح المبدأ التالي : هل هي مطالبة بالتزاماتها على ممتلكاتها. تشكل المصادقة على القوانين 01-88 و 04-88 بالنسبة للبنوك الجزائرية مرحلة أساسية نظرا لكونها تابعة في مجملها في الفترة الحالية على الأقل للقطاع العمومي، وعليه أصبح القانون المصدر في 1986 المدرج في إطار الاقتصاد المخطط غير ملائم وجاء قانون 06-88 المؤرخ في 12/01/1988 يدعم صلاحيات البنك المركزي فيما يخص السياسة النقدية، فبإمكانها اصدا القوانين والتنظيمات كمؤسسة مستقلة مهمتها الرئيسية مراقبة مسيري التدفقات المالية من وإلى الخارج بالإضافة إلى مهامه التقليدية¹.

- ثالثا: المرحلة الممتدة بعد صدور قانون النقد والقرض 14/04/1990:

إن الإصلاحات التي شهدتها الجهاز المصرفي بصدور قانون النقد والقرض يعتبر منعطفا أساسيا لسلسلة الإصلاحات المصرفية التي تتبعها الجزائر لتحقيق الانتعاش الاقتصادي ، وكذلك جاء على ضرورة تعديل هذا الجهاز وإعادة النظر في نظام مؤسساته وإحداث تغيير جذري في النظام البنكي ، حيث ارتكز قانون النقد والقرض على سبعة مبادئ أساسية تسعى إلى تغطية وتسيير العملة والوظيفة البنكية وهي كالتالي:

- استقرا العملة الوطنية وذلك من أجل احترام الاتفاقيات الدولية
- تنظيم وتعديل الجهاز البنكي.
- يوضح مركز البنوك والوكالات المالية.

¹ الطاهر لطرش ، المرجع السابق ، ص203

- حماية المودعين والمقترضين.
 - تمديد الهيكلية، والتنظيم وعمليات البنك المركزي.
 - تنظيم السوق النقدي وحركات الأموال.
 - وضع وتطبيق القوانين والعقوبات عند حالات التجاوز.
- كما جاء قانون 10/90 من أجل أن يحرر تماما البنوك التجارية من قيودها الإدارية وتركز السلطة النقدية في بنك الجزائر، ومجلس النقد والقرض يفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة سواء محلية أو فرع لبنوك أجنبية، كما أدخل قانون النقد والقرض تعديلات مهمة على هيكل النظام البنكي الجزائري حيث تم السماح بإنشاء بنوك خاصة مثل البنك الجزائري، والبنوك والمؤسسات المالية، البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية.
- كما سمح صدور القانون المتعلق بالنقد والقرض بظهور مؤسسات نقدية جديدة مختلفة وخاصة أو مكونة من تجمع رؤوس أموال عمومية منها: بنك البركة والبنك الاتحادي ومؤسسات بنكية ومالية أخرى في طور الإنشاء¹.

المبحث الثالث:

دراسة لوضعية السوق النقدي ودورها التمويلي في الجزائر خلال سنة 2008-2011

شهدت السوق النقدية خلال هذه الفترة (2008-2011) عدة تغيرات سنتطرق لها من

خلال هذا المبحث

¹- أحمد هني ، اقتصاد الجزائري المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، ص 68.

المطلب الأول: دراسة وضعية السوق النقدية خلال سنة 2008

1- سوق ما بين البنوك:

أمام التشكيل المتزايد للسيولة البنكية، عرفت سوق ما بين البنوك انتعاش في نشاطها خلال سنة 2008 بالمقارنة مع السنوات السابقة، لكن بمبلغ 31,6 مليار دج تحقق في نهاية 2008 وهو مبلغ أقل من ذلك الذي تحقق في نهاية 2005 (76,4 مليار دج) وقد انتقلت المبالغ المتداولة في السوق من 16,3 مليار دج نهاية 2007 إلى 31,6 مليار دج نهاية ديسمبر 2008 وأيضاً خلال سنة 2008 تم نشاط السوق ما بين البنوك بشكل تدريجي، حيث انتقل حجم المبالغ المتداولة من 17,9 مليار دج نهاية مارس 2008 إلى 32,1 مليار دج نهاية جوان 2008 وإلى 38,5 مليار دج نهاية سبتمبر 2008 وبالتالي أصبحت السوق أكثر ديناميكية خلال السداسي الثاني من سنة 2008، إلا أن الطابع الهيكلي لفائض السيولة البنكية بقي مستمر في السوق إذ تزايدت السيولة البنكية في سنة 2008 بنسبة 42,2% خصوصاً في السداسي الأول، بالانتقال من 2001,18 مليار دج نهاية ديسمبر 2007 إلى 2845,95 مليار دج نهاية ديسمبر 2008 مقابل 74,48% سنة 2007 و 56,68% سنة 2006

ومن المفيد الإشارة إلى أن المبالغ المتداولة في السوق كانت تتفاوض في القسم الأجل

من السوق باستثناء الثلاث أشهر الأخيرة من سنة 2008 وهذا في سياق تزايد تدريجي للطلب على السيولة المعبر عنه في السوق خلال سنة 2008، أما قسم العمليات ليوم بيوم فقد اتسم بغياب النشاط لمدة تسعة أشهر متتالية من سنة 2008 متبوع بانتعاش في النشاط في الفصل الرابع من سنة 2008 من خلال تسجيل عدد محدود من الصفقات.

وإذا جئنا إلى المعدل المتوسط المرجح في سوق ما بين البنوك فقد تقلب هذا المعدل ضمن مجموعة من المعدلات محصورة بين 3,0682% و 3,4231% خلال سنة 2008¹.

¹- تقرير 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، ص 206.

وهذا يعني استقرار نسبة إلى السداسي الثاني من سنة 2007، أي أن هناك رفع لمعدلات الفائدة المطلقة في السوق وهذا بالقياس إلى سنة 2007 أين سجلت معدلات الفائدة المتوسطة المرجحة في المجال من 2,3482% إلى 3,3662% وهكذا انتقل معدل الفائدة المتوسطة المرجح من 2,3482% نهاية ديسمبر 2006 إلى 3,3662% نهاية ديسمبر 2007 إلى أن وصل 3,4231% نهاية ديسمبر 2008 وهذا في إطار تمديد آجال استحقاق العمليات المنفذة في السوق ما بين البنوك¹.

2- تدخلات بنك الجزائر في السوق خلال سنة 2008

للتخفيف من حدة فائض السيولة البنكية ذو الطابع الهيكلي، اعتمد بنك الجزائر أيضاً خلال سنة 2008 على استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة أثناء تدخلاته في السوق النقدية من أداة استرجاع السيولة لفترات نضج سبعة أيام وثلاثة أشهر وأداة تسهيله الوديعة المغلة للفائدة وإلى جانب هاتين الأدوات اعتمد بنك الجزائر أيضاً على نظام الاحتياطي الإجباري.

وتجدر الإشارة إلى أن مبلغ العوامل المستقلة التي تساهم في زيادة السيولة قد تجاوزت مبلغ العوامل المستقلة التي تعمل على تقليص السيولة، الأمر الذي دفع بنك الجزائر إلى تثبيت مبلغ استرجاع السيولة عند 1100 مليار دج مع استمراره في عمليات الاسترجاع كما أبقى بنك الجزائر تسهيلية الوديعة المغلة للفائدة التي تتم بمبادرة البنوك لفترات استحقاق تقدر ب 24 ساعة.

وبالتالي انتقل حجم فوائض خزينة البنوك الموظفة عبر أداة التسهيلية الدائمة من 483,11 مليار دج نهاية ديسمبر 2007 إلى 1031,75 مليار دج نهاية جوان 2008 تم إلى 1400,4 مليار دج نهاية ديسمبر 2008، أي سجلت هذه الأداة تدفق نقدي ذو دلالة في سنة 2008 بمبلغ 917,29 مليار دج بزيادة سنة 189,87% وهذه الزيادة تفوق بشكل كبير تلك الزيادات التي حدثت في سنة 2007 بمبلغ 26,39 مليار دج وسنة 2006 بمبلغ

1- المرجع نفسه، ص 207.

406,97 مليار دج كزيادة في حجم المبالغ المودعة لدى بنك الجزائر في شكل تسهيلات ايداعية مقابل فائدة ولمدة تتراوح 24 ساعة.

ومقارنة مع سنة 2007 فان دور التسهيلية الدائمة في الإدارة اليومية للسياسة النقدية قد ظهر بشكل مدعم في سنة 2008، فقد انتقلت الحصة النسبة للتسهيلية الدائمة في امتصاص فائض السيولة من 24,14% في ديسمبر 2007 إلى 39,72% في جوان 2008 ثم إلى 49,21% في ديسمبر 2008 وهكذا لعبت أداة تسهليه الودائع المغلة للفائدة دور هام في استرجاع أو امتصاص السيولة بشكل فعال خلال سنة 2008¹.

أما أداة استرجاع السيولة فقد حافظ بنك الجزائر على تدخلاته في السوق النقدية عبر هذه الأداة وفق نظام المناقصة لامتناس السيولة لفترات سبعة أيام ولثلاثة أشهر، وهذا مقارنة بالسداسي الثاني في سنة 2007 كذلك ساهمت أداة استرجاع السيولة في سنة 2008.

بامتصاص جزء من فائض السيولة نسبة 52,83% في حانفي 2008 و 42,34% في جوان من نفس السنة 38,65% في ديسمبر 2008، مع العلم ان تقسيم المبلغ الاجمالي لاسترجاع السيولة لسبعة ايام ولثلاثة اشهر قد عرف ثبات على التوالي بنسبة 75% ونسبة 25% إذ وصلت مبالغ استرجاع السيولة لسبعة أيام في نهاية 2008 إلى 825 مليار دج مقابل مبلغ 852,16 مليار دج نهاية 2007، أما مبالغ استرجاع السيولة لثلاثة أشهر فقد ارتفعت من 247,84 مليار دج نهاية ديسمبر 2007 إلى 275 مليار دج نهاية ديسمبر 2008.

وبالنسبة لمعدلات الفائدة المطبقة من قبل بنك الجزائر في السوق النقدية، فقد تم تثبيت معدل فائدة التسهيلية الدائمة عن 0,75% في ديسمبر 2007 مع بقاء هذا المعدل بمثابة الحد الأدنى ضمن مجموعة معدلات الفائدة المطلقة في السوق، كما قام بنك الجزائر بتخفيض معدلات الفائدة على استرجاع السيولة إلى 2% لاسترجاع السيولة لثلاثة أشهر وإلى

¹ - المرجع نفسه، ص 209.

1,25% لاسترجاع السيولة لسبعة أيام مقابل على التوالي 2,5% و 1,75% في سنة 2007 مع بقاء المعدل المطبق على استرجاع السيولة لثلاثة أشهر بمثابة الحد الأقصى ومعدل التسهيل الدائمة بمثابة الحد الأدنى في مجموعة المعدلات المطبقة من قبل بنك الجزائر لتنظيم السيولة البنكية¹.

المطلب الثاني: دراسة لوضعية السوق النقدية خلال سنة 2009.

1- سوق ما بين البنوك:

على منوال السبع سنوات التي سبقت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة لم تلجأ البنوك والمؤسسات المالية خلال سنة 2009 إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، الأمر الذي يعكس الطابع الهيكلي لفائض السيولة في السوق النقدية وأمام وضعية فائض السيولة، اتسم نشاط سوق ما بين البنوك بالتباطؤ خلال السداسي الثاني من سنة 2009 بالمقارنة مع سنة 2008 وذلك بعد تسجيل مبلغ تداول في نهاية الفترة قدر ب 14,2 مليار دج مقابل مبلغ 31,6 مليار دج في نهاية ديسمبر 2008 و 16,3 مليار دج في نهاية ديسمبر 2007، وفي الحقيقة انتقل نشاط سوق ما بين البنوك من مبلغ تداول 25,6 مليار دج نهاية مارس 2009 إلى 31,3 مليار دج نهاية جوان 2009 ثم إلى 26,6 مليار دج في نهاية سبتمبر 2009 علما أن نشاط السوق كان سبباً أكثر كثافة في السداسي الأول من السنة.

وأيضاً ما يشير إلى استمرارية أو بقاء الطابع الهيكلي لفائض السيولة هو نمو هذه الأخيرة وحجمها فبعد وتيرة نمو بنسبة 74,48% من السيولة البنكية في 2007 متبوعة بزيادة أقل خلال سنة 2008 بنسبة 42,21% سجلت سنة 2009 تقليص في نمو هذه السيولة إلى نسبة 14% حيث تقلصت السيولة البنكية في السداسي الأول 2009 بعد انتقالها من 284,95 مليار دج نهاية ديسمبر 2008 إلى 2549,82 مليار دج نهاية

¹ - المرجع نفسه، ص 210.

جوان 2009 لتصل إلى 2447,36 مليار دج في نهاية ديسمبر 2009 أي رغم تراجع نسبي في نمو السيولة إلا أن حالة الفائض لا تزال متواصلة.

كما أن المبالغ المحققة في السوق كانت تتفاوض في القسم الأجل من السوق مع شبه غياب للعمليات في القسم اليوم بيوم خلال سنة 2009

وقد انحصرت تقلبات المعدل المتوسط المرجح للعمليات داخل سوق ما بين البنوك ضمن معدلات محصورة بين 3,4579% و 3,8371% خلال سنة 2009 ويبدل ذلك على رفع المعدلات المطبقة في السوق بالمقارنة مع سنة 2008 أين سجلت المعدلات المتوسطة المرجحة ضمن مجموعة من 3,0682% و 3,4231% وهكذا انتقل المعدل المتوسط المرجح من 3,8371% نهاية ديسمبر 2007 إلى 3,4231% نهاية ديسمبر 2008 وصولاً إلى 3,8371% نهاية ديسمبر 2009 في السوق ما بين البنوك، وهذا الارتفاع في معدلات الفائدة كان سياق تمديد آجل التفاوض في السوق¹.

2- تدخلات بنك الجزائر في السوق خلال سنة 2009:

لتنظيم السيولة البنكية في السوق النقدية واصل بنك الجزائر، اعتماده على استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لامتناس فائض السيولة الهيكلي، وبدوره قام بنك الجزائر تثبيت مبلغ استرجاع السيولة عند 1100 مليار دج مع استمراره في عمليات الاسترجاع مع إبقائه لأداة التسهيل الدائمة التي تتم بمبادرة البنوك لفترات استحقاق تقدر ب 24 ساعة.

وهكذا انتقل حجم فوائض خزينة البنوك الموظفة عبر أداة التسهيل الدائمة من 1400,4 مليار دج نهاية ديسمبر 2008 إلى 986,69 مليار دج نهاية جوان 2009 ثم إلى 1022,12 مليار دج نهاية ديسمبر 2009 وبالتالي تم تسجيل تدفق نقدي سالب ذو دلالة بقيمة 378,28 مليار دج (1400,4-1022,12) من الانخفاض، وهذا بالمقارنة مع

¹ - التقرير السنوي 2009، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، لبنك الجزائر، ص 176.

الزيادات التي حصلت في سنوات 2008 (917,29 مليار دج) و 2007 (26,39)،
2006 (406,97 مليار دج)¹

وفي الحقيقة التراجع الذي مس لجوء البنوك إلى أداة التسهيل الدائمة بقيمة 378.28 مليار دج سنة 2009 في إطار إدارة فوائض الخزينة البنكية، يشير إلى وجود تقليص في سيولة البنك أما وسيلة السوق والمتمثلة في استرجاع السيولة فقد ثبت بنك الجزائر مبلغ إجمالي لاسترجاع السيولة في حوالي 1100 مليار دج خلال سنة 2009 ، كما بقيت أداة استرجاع السيولة نشطة في إطار إدارة السياسة النقدية خاصة بعد التعديل الهام في مبلغها من 450 مليار دج إلى 1100 مليار دج ابتداء من منتصف جوان 2007 وقد ساعدت أداة السوق في سنة 2009 في امتصاص كمية من فائض السيولة نسبة 39,09% في جانفي و 43,14% في جوان ثم 44,95% في ديسمبر من نفس السنة، مع ثبات توزيع المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة ب 25% لاسترجاع السيولة لثلاثة أشهر و 75% لاسترجاع السيولة لسبعة أيام وقد بلغت مبالغ استرجاع السيولة لسبعة أيام نهاية 2009 إلى 825 مليار دج مقابل نفس المبلغ نهاية 2008، في حين قدرت مبالغ استرجاع السيولة لثلاثة أشهر ب 275 مليار دج نهاية ديسمبر 2009 ونهاية ديسمبر 2008.

وإذا جئنا إلى معدلات الفائدة المطبقة في السوق النقدية من قبل بنك الجزائر فقد تم إعادة النظر في معدل الفائدة المتعلق بأداة التسهيل الدائمة بتخفيضه إلى 0,30% مقابل 0,75% قبل مارس 2009 ويبقى معدل التسهيل الدائمة المعدل الأدنى في السوق النقدية².

المطلب الثالث: دراسة تطور السوق النقدية خلال 2010

1. سوق ما بين البنوك:

لقد سجلت سنة 2010 توسعاً في السيولة البنكية بنسبة 4,18% الأمر الذي يؤكد الطابع الهيكلي لفائض السيولة في السوق ما بين البنوك وسجلت السوق في السداسي

¹ - المرجع نفسه، ص 177.

² - المرجع نفسه، ص 178.

الثاني من نفس السنة انتعاش نسبي في نشاطها مقارنة مع سنة 2009 مسجلة بذلك مبلغ 71,1 مليار دج في نهاية الفترة مقابل مبلغ على العمليات المتفاوض عليها نهاية ديسمبر 2009 قدر ب 14,2 مليار دج و 31,6 مليار دج نهاية ديسمبر 2008.

وهكذا مبالغ العمليات لآجل انخفضت بقوة في سوق ما بين البنوك (1,75 مليار دج) نهاية 2010، فإن تلك العمليات ليوم بيوم قد ارتفعت إلى 70 مليار دج نهاية 2010 وارتبط هذا الاتجاه الأخير بعمليات من بنك عمومي هيكليا مقترض في هذا القسم من سوق ما بين البنوك ويعود تفوق أو رجحان العمليات ليوم بيوم على العمليات لآجل وتقلص آجل العمليات المتفاوض عليها في سوق ما بين البنوك سنة 2010 الى تصغير المعدل المتوسط المرجح للعمليات ما بين البنوك والذي مستواه انتقل من 3,8371% نهاية ديسمبر 2009 إلى 1,1546% نهاية ديسمبر 2010¹.

قام بنك الجزائر في مارس 2009 بمراجعة معدلات الفائدة المطبقة على أداة استرجاع السيولة وذلك بتخفيضها، لتثبت عند 1,25% مقابل 2,00% في مارس 2008 والمرتبطة باسترجاع السيولة لثلاثة أشهر وإلى 0,75% بالنسبة لاسترجاع السيولة لسبعة أيام مقابل 1,25% في مارس 2008 مع العلم أن المعدل المطبق على أداة استرجاع السيولة لثلاثة أشهر يبقى الحد الأعلى في مجموعة المعدلات المطبقة من قبل بنك الجزائر لامتناس السيولة الزائدة في السوق .

أما أداة الاحتياطي الإجباري فقد شكلت أداة نشطة أخرى طوال سنة 2009 وللتذكير معامل هذه الأداة ثبت منذ تعديلها في جانفي 2008 ب 8% مقابل 6,5% سابقاً وبموجب تعليمة صدرت من بنك الجزائر تقرر تخفيض معدل المكافأة على الاحتياطي الإجباري وتثبيته عند 0,05% مقابل 0,75% سابقاً وكل هذه التعديلات تهدف إلى زيادة فعالية السياسة النقدية المتبعة من بنك الجزائر .

¹- المرجع نفسه، ص 179.

وخلال نفس السنة تقلبت معدلات الفائدة في السوق من 1,1546% إلى 3,9406% الأمر الذي يظهر تراجع معدلات الفائدة المطبقة في سوق ما بين البنوك مقارنة مع سنة 2009 التي خلالها سجل المعدل المتوسط المرجح من 3,4579% إلى 3,9077% في إطار تقليص السيولة البنكية ومثلما أشرنا في البداية استمرارية الطابع الهيكلي لفائض السيولة في السوق إذا تزايدت السيولة البنكية بشكل كبير في السداسي الثاني من سنة 2010 وبلغت في نهاية المدة 2549,71 مليار دينار مقابل 2484,15 مليار دينار جزائري نهاية جوان 2010 بعدما كانت تبلغ 2447,36 مليار دج نهاية ديسمبر 2009¹.

2- تدخلات بنك الجزائر في السوق خلال سنة 2010:

استمر بنك الجزائر في استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة أثناء إدارته للسياسة النقدية خلال 2010 وبنفس الأدوات السابقة والمتمثلة في أدوات استرجاع السيولة وتسهيله الوديعة المغلة للفائدة، والاحتياطي الإجباري.

وأمام الاتجاه المتزايد للسيولة البنكية خاصة وأن العوامل المستقلة لسحب السيولة أقل من تلك العوامل التي تساهم في زيادة السيولة، الأمر الذي ألزم بنك الجزائر على المواصلة في استخدام أدوات السياسة النقدية المذكورة أعلاه، ففي سنة 2010 أبقى بنك الجزائر على استخدام أداة لاسترجاع السيولة بمبلغ إجمالي ثابت عند 1100 مليار دج مع ثبات توزيع المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة ب 25% لاسترجاع السيولة لثلاثة أشهر و 7% لاسترجاع السيولة لسبعة أيام.

وأما أداة تسهيله الودائع المغلة للفائدة وكأداة للتعديل النهائي للسيولة والتي تتم بمبادرة البنوك فقد أدت دور نشيط في سنة 2010 خصوصاً في السداسي الثاني، بحيث انتقلت فوائض خزينة البنوك الموظفة في هذه التسهيل من 828,84 مليار دج نهاية جوان 2010 إلى 1016.68 مليار دج نهاية ديسمبر 2010 في حين معدلات الفائدة المطبقة في

¹ المرجع نفسه، ص 180.

السوق النقدية من قبل بنك الجزائر فقد تم تثبيت معدل الفائدة المطبق على تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة عند 0.03% في سنة 2010 وهو نفس المعدل الذي طبق في سنة 2009 مع بقاء هذا المعدل بمثابة المعدل الأدنى ضمن معدلات الفائدة المطبقة في السوق كما قام بنك الجزائر بتثبيت معدلات الفائدة المطبقة على أدوات استرجاع السيولة 1.25% بالنسبة لأداة استرجاع السيولة لثلاثة أشهر وعند 0.75% بالنسبة لأداة استرجاع السيولة لثلاثة أشهر (1.25%) شكل الحد الأدنى في المعدلات المطبقة من قبل بنك الجزائر لامتناس السيولة الزائدة في السوق كما ظهرت أداة الاحتياطي الإجباري كوسيلة نشطة وفعالة على طول سنة 2010 علما أن بنك الجزائر قد بقي معامل المكافأة على الاحتياطي الإجباري بشكل ثابت أي 8% بالنسبة لمعامل الاحتياطي الإجباري و 0.50% بالنسبة لمعدل المكافأة¹.

المطلب الرابع: السوق النقدية خلال سنة 2011:

1/ سوق ما بين البنوك:

لم تلجأ البنوك والمؤسسات المالية خلال سنة 2011 لإعادة التمويل من بنك الجزائر وهذا منذ نهاية 2001 كما شهدت سنة 2011 تراجع الطلب على الأموال القابلة لإقراض بحيث ترجمت تدفقات التمويل انخفاض بالمقارنة مع سنة 2010، أي بمبلغ 31 مليار دج في المتوسط الشهري في سنة 2011 مقابل 34 مليار دج سنة 2010 وهذه المبالغ تم تداولها وبشكل شبه حصري في قسم يوم بيوم كما أنهت السوق السنة بمبلغ معدوم مقابل مبلغ 71.15 مليار دج نهاية 2010.

كذلك سيطرة عمليات يوم بيوم على العمليات لأجل وتقلص آجال العمليات المتفاوض عليها في السوق والذي سبق أن لوحظ في سنة 2010، فتظهر بشكل أكبر في نشاط السوق النقدي في سنة 2011.

¹ - نفس المرجع ، ص 181.

كما أظهرت سنة 2011 توسعاً في السيولة البنكية بنسبة 11.59% مقابل 4.18% نهاية 2010 وهذا ما يدل على استمرارية الطابع الهيكلي للسيولة وفي الواقع تزايدت السيولة البنكية بـ 295 مليار دج في نهاية الفترة وهذا تحت تأثير تراكم الأصول الخارجية وزيادة ودائع المؤسسات وقطاع العائلات في سياق النمو القوي للنفقات العامة، وقد تزايدت السيولة البنكية أساساً في السداسي الثاني سنة 2011 إذ في نهاية الفترة وصلت إلى 2845.10 مليار دج مقابل 2685.95 مليار دج نهاية جوان 2011 وبمبلغ 2549.71 مليار دج نهاية ديسمبر 2010.

أما معدلات الفائدة المتوسطة المرجحة للعمليات ما بين البنوك فقد تقلبت ضمن معدلات محصورة بين 1.0625% و 4.8690% علماً أن هذه المعدلات كانت ضمن مجال 1.1546% - 3.9406% أي هناك ارتفاع في معدلات الفائدة المطبقة في سوق ما بين البنوك في سنة 2011¹.

2/ تدخلات بنك الجزائر في السوق خلال سنة 2011:

أما الزيادة الهيكلية للسيولة البنكية واصل بنك الجزائر استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة علماً أن العوامل التي تساهم في زيادة السيولة أكبر من العوامل المستقلة لسحب السيولة.

فبالنسبة لأداة استرجاع السيولة أبقى بنك الجزائر على استخدام هذه الأداة بمبلغ إجمالي ثابت عند 1100 مليار دج إضافة إلى تثبيت توزيع المبالغ الإجمالي لاسترجاع السيولة 25% من أجل استرجاع الأموال لثلاثة أشهر 75% من أجل استرجاع الأموال لسبعة أيام.

وفيما يتعلق بأداة التسهيل الدائمة لـ 24 ساعة، فقد انتقلت فوائض خزينة البنوك الموظفة في هذه الأداة من 1016.68 مليار دج نهاية ديسمبر 2010 إلى 1153.5 مليار

¹ - بن عبيد فريد، المرجع السابق، ص 25.

دج نهاية جوان 2011، ثم ارتفعت إلى 1258.04 مليار دج نهاية ديسمبر 2011 وهذه المرونة من شأنها أن تؤدي بالبنوك والمؤسسات المالية إلى تحسين إدارة سيولتها. بالنسبة لمعدلات الفائدة المطبقة في السوق النقدية من قبل بنك الجزائر فإن هذا الأخير لم يلجأ إلى تعديل جديد على هذه المعدلات مع إقائها منخفضة في سنة 2011 حيث نجد:

* معدل فائدة تسهيلة الوديعة المغلة للفائدة 0.30%

* معدل فائدة أداة استرجاع السيولة لثلاثة أشهر 1.25%

* معدل فائدة استرجاع السيولة لسبعة أيام 0.75%

وللتذكير فإن الحد الأعلى في المعدلات المطبقة من قبل بنك الجزائر لامتناس

السيولة الزائدة يمثل معدل الفائدة المطبق على أداة استرجاع السيولة لثلاثة أشهر

(1.25%) في حين يمثل المعدل الأدنى في معدل الفائدة التسهيلة الدائمة ل 24

ساعة عند 0.30%

أما أداة الاحتياطي الإجباري فقد شكلت أداة نشطة أخرى على طول سنة 2011

خاصة وإن بنك الجزائر قام بتعديل هذه الأداة برفع معاملها في منتصف ديسمبر 2010

ليصبح 9% مقابل 8% سابقاً مع إبقاء معدل المكافأة ثابتاً عند 0.50%¹.


¹- المرجع نفسه، ص 257.

خلاصة الفصل الثالث:

ظهرت السوق النقدية الجزائرية بشكل فعلي في 18 جوان 1989 كما يعكس الإطار القانوني لهذه السوق توسعها وتدعيمها وتحسينها، وذلك بهدف الانتقال إلى اقتصاد الأسواق المالية.

كما أن الاستقلال الحقيقي للمنظومة البنكية ظهرت بعد صدور قانون النقد والقرض، حيث كرس هذا القانون إعادة الاعتبار للبنوك الوطنية بصفتها أعوان اقتصادية مستقلة.

كما ساعدت مراحل تطور السوق النقدية من 2008 إلى 2011 على تكثيف بنك الجزائر لتدخلاته في السوق النقدية من خلال أدوات السياسة النقدية المتمثلة في استرجاع السيولة لفترة تصبح 07 أيام و3 أشهر والاحتياطي الإجباري كما تم إدخال أداة جديدة تتمثل في التسهلية المغلة للفائدة، كما شهدت سوق ما بين البنوك انتعاش نسبي في نشاطها وهذا في ضوء تعاظم السيولة البنكية.



الخاتمة العامة



الخاتمة العامة:

إن فاعلية الجهاز المصرفي ترتبط بدرجة كبيرة بنماء السوق النقدي، ويستدل على ذلك بمقدرة ما تتصف به من سعة، وما يتمتع به من سيولة ونشاط وتخص، السوق النقدية بالتمويل في الآجال القصيرة ودراستها تعني تحليل لحركات الأصول النقدية بين عارضي النقود والطالبين لها كما يلعب وسطاء هذه السوق (سماسرة، بيوت الخصم، بيت القبول) دور هام في هذه الحركة، وعموماً فإن السوق النقدي هو مصدر من مصادر إعادة تمويل النشاط المصرفي الذي يهدف إلى تحقيق التوازن اليومي بين العمليات الدائنة والمدنية للبنوك كما يلعب دور هام في تقليل الالتماس المباشر للبنك المركزي (إعادة الخصم) .

1- إختبار الفرضيات :

أ- الفرضية الأولى والتي مفادها أن للسوق النقدي مجموعة من الخصائص والمميزات تجعله ذو أهمية كبيرة ، وبعد عملية البحث والدراسة توصلنا الى صحة هذه الفرضية على اعتبار أن السوق النقدي يتميز بدرجة عالية من التنظيم للجهاز المصرفي لاعتباره المنفذ الرئيسي للعمليات المصرفية القصيرة وهذا يؤدي به الى توفير وتأمين السيولة المصرفية للنظام المصرفي إذ يمكن للبنوك توظيف أموالها بشكل سائل وقانوني .

ب- الفرضية الثانية والتي مفادها ان الجهاز المصرفي الجزائري مر بثلاث مراحل تعتبر هذه الفرضية صحيحة لأن الجهاز المصرفي مر بثلاث مراحل المرحلة الممتدة من 1962- 1986 ،المرحلة الممتدة من 1986-1990 و المرحلة الممتدة بعد صدور قانون النقد والقرض تعتبر جذرية إلا أنها مازالت تعاني من بعض المشاكل المتعلقة بتسيير رؤوس الأموال .

ج - الفرضية الثالثة : والتي مفادها أن السوق النقدي هو مصدر رئيسي لتوفير السيولة للجهاز المصرفي وبعد عملية البحث والدراسة توصلنا بأن السوق النقدي هو أحد قنوات

الجهاز المصرفي الذي يوفر له السيولة اللازمة ويسد عجز الوحدات الاقتصادية في الاجل القصير .

2/ النتائج :

مما سبق يمكن تلخيص النتائج المتوصل اليها في موضوع بحثنا على النحو التالي :

- المشاركون في السوق النقدي هم الأشخاص الذين يعرضون أو يطلبون السيولة أو القروض القصيرة، وبما ان السوق النقدية من شأنها تحقيق أهداف السلطات العامة من حيث الازدهار الاقتصادي والاستقرار البيئي للسيولة وبالتالي فان السوق النقدي يخضع ويوجه من طرف السلطات العامة .
- يتكون السوق النقدي من فسميين أحدهما يسمى سوق مابين البنوك مخصص للبنوك والمؤسسات المالية أما القسم الثاني فيتمثل في الأصول المالية القابلة للتداول للأجل القصير والمتوسط لتسهيل الصفقات في هذه السوق
- تحمل جميع أدوات السوق النقدي هدف مشترك هو جعل الصفقات في السوق النقدي أكثر سيولة رغم اختلاف مصادرها وتواريخ الاستحقاق
- توجد في السوق النقدي موارد حديثة إضافة الى الموارد القديمة للتمويل
- أما فيما يخص الجهاز المصرفي الجزائري فانه بالرغم من الإصلاحات التي مر بها، إلا ان البنوك الجزائرية مازالت تعاني من العديد من المشاكل التي برزت في الآونة الأخيرة بشكل واضح وهي الاختلاسات الكبيرة وتهريب رؤوس الأموال الى الخارج مثل قضية بنك أل خليفة الذي جسد الحالة المزرية للبنوك الجزائرية
- وبالنسبة للتطورات التي شهدتها السوق النقدي في الجزائر للفترة 2008-2011 ساعدت على تكثيف تدخلات بنك الجزائر من خلال أدوات السياسة النقدية
- تعد السوق النقدية أداة رئيسية لتوفير السيولة للجهاز المصرفي وتحقيق الاستقرار النقدي الذي تهدف اليه السلطات النقدية حيث تمثل مصدر فعال في عملية تمويل المصارف ومكان لتنظيم السيولة .

3/ التوصيات :

- العمل على توسيع السوق النقدي أكثر، من خلال العمليات والأدوات والمنتجات المتاحة والقوانين التي تحكمه
- التركيز على الارتقاء نحو الأفضل من أجل المنافسة في الأسواق النقدية للدول الكبرى .
- مراقبة أعمال البنوك وتشديد الرقابة على حركة رؤوس الأموال ووضع حد لهذه التلاعبات .

4/ آفاق البحث :

- تبين لنا من خلال الخوض في هذا الموضوع بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث لتكون إشكاليات بحوث ودراسات أخرى وهي :
- الاسواق النقدية واسواق راس المال
 - الاسواق النقدية ومساها في الجزائر



قائمة المراجع



قائمة المصادر والمراجع :

❖ الكتاب

1. المصدر :بنك الجزائر
2. المصدر: عبدالحמיד عبدالفتاح المغربي، الادارة الاستراتيجية في البنوك الاسلامية(المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب)، الاردن.
3. احمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر و التوزيع، عنابة، 2008.
4. أحمد محمد المصري، إدارة البنوك التجارية و الإسلامية، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، 1998.
5. أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2007.
6. أحمد هني ، اقتصاد الجزائري المستقلة ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية.
7. أسامة محمد الفولي، زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقدية و المال، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005.
8. اسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1996.
9. بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات السير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
10. جمال خريس، أيمن بحضير، عماد محضونة، النقود و البنوك، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
11. حدة رايس، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، اتيارك للطباعة و النشر، القاهرة، 2009.
12. حمزة الشخي، إبراهيم الجز راوي، الإدارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 1998.
13. خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
14. دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية و النقدية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2012.
15. دريد كمال آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة، عمان، 2012.
16. رحيم حسن، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء للنشر و التوزيع، قسنطينة، 2008.
17. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
18. زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود و المال، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2007.
19. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصادي النقدي و المصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

20. سوزي غربي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2007، ص 197.
21. سيد الهواري، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس للنشر، مصر، 1978.
22. شاكر القرويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
23. طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2010.
24. طاهر فاضل ، منير روجي سمارة، النقود و البنوك و المتغيرات الاقتصادية المعاصرة، دار وائل للنشر، عمان، 2013.
25. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
26. عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية و المالية و أداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر، عمان.
27. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، الأردن، 2004.
28. عبد الرزاق قاسم الشحادة، عبد الحميد السليحات، المحاسبة الدولية، وائل للنشر و التوزيع، 2015.
29. عبد الغفار حنفي، سمية قرياقص، أسواق المال، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.
30. عبد الله الطاهر، موفق علي الخليل، النقود و البنوك و المؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2004.
31. فريد راغب النجار، أسواق المال و المؤسسات المالية و الدار الجامعية، الاسكندرية، 2009.
32. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
33. فليح حسن، خلف الأسواق المالية النقدية، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
34. محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2005.
35. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2006.
36. محمود حميدات ، مدخل التحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1996.
37. محمود سحنون، الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار بهاء الدين للنشر، قسنطينة، 2003.
38. مروان عطون، الأسواق النقدية و المالية، البورصات و مشكلاتها في عالم النقد و المال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
39. موسى زاوي، مدخل عام للاقتصاد السياسي (العالم الذي يحكمنا)، منشورات الدار الجزائرية، 2015.
40. هوشيار معروف، الاستثمارات و الأسواق المالية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2008.
41. هيل عجمي جميل الخبابي، النقود و المصارف و النظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، 2014.

الرسائل والاطروحات

1. أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر، الذاكرة للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص ص 188-189.
2. اسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود و البنوك، دار النهضة العربية، بيروت، 1996.
3. بن عبيد فريد ، دور السوق النقدي في التمويل الاقتصادي ، دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس رسالة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة 2014،2013 .
4. سيرين سميح أبو رحمة، السيولة المصرفية و أثرها في العائد و المخاطرة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، 2009.
5. صالح مفتاح النقود والسياسات النقدية مع الإثارة إلى حالة الجزائر من 1990 إلى 2000 رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2003.2002.
6. طاهر علي اصطلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2005، 2006.
7. محمد الأمين خنيوة، فعالية إدارة التدفقات النقدية من خلال أدوات السوق النقدي، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.
8. محمد العربي شاكر، محاضرات في التمويل والتنمية الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006.

❖ المجالات والمطبوعات

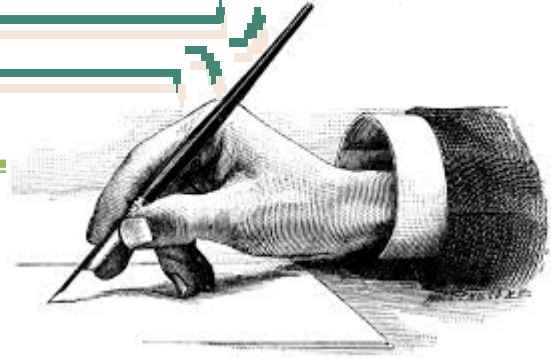
1. أحلام بوعبدلي، و حمزة عمي سعيد، دعم و تيسير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اسهامات اتفاقية بازل 3، مجلة الواحات العربية، العدد الثاني.
2. بلال نوري، سعيد الكروي، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 24.
3. بن عبيد فريد تقسيم السوق النقدية الجزائرية كأداة لإعادة التمويل ، مجلة الابحاث الاقتصادية والإدارية، العدد الربع 2013.
4. حدة رايس، دور السوق النقدي في تأمين سيولة النظام المصرفي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد التاسع، 2006.
5. مفلح عقل، إدارة السيولة في المصرف التجاري، مجلة إضاءات، العدد الثاني، سبتمبر، 2012.

❖ التقارير

1. تقرير بنك الجزائر
2. تقرير 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر.
3. التقرير السنوي 2009، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، لبنك الجزائر.

❖ ملتقيات

1. بودلال على، سعيداني محمد ، فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظري والتطبيق
الملتقى الوطني الأول لإصلاح المنظومة المصرفية ، جيجل ، ماي 2005.



فهرس المحتويات



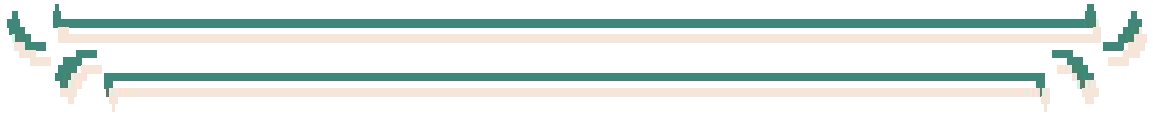
فهرس المحتويات

	شكر وعران
	الاهاء
	الفهرس
أ - هـ	المقدمة العامة
الفصل الأول: ماهية السوق النقدية	
07	تمهيد
08	المبحث الأول: مفهوم السوق النقدي
08	المطلب الأول: تعريف وأهمية السوق النقدي
10	المطلب الثاني: خصائص السوق النقدي
11	المطلب الثالث: تنظيم السوق النقدي
14	المطلب الرابع: تجزئة السوق النقدي
16	المبحث الثاني: نشاط السوق النقدي
16	المطلب الأول: أدوات الاستثمار في السوق النقدي
21	المطلب الثاني: العوامل التي تحدد التعامل في السوق النقدي
24	المطلب الثالث: موارد التمويل في السوق النقدي
32	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: ماهية السيولة والجهاز المصرفي	
34	تمهيد:
35	المبحث الأول: ماهية الجهاز المصرفي
35	المطلب الأول: تعريف الجهاز المصرفي و أهدافه
36	المطلب الثاني: مكونات الجهاز المصرفي
42	المطلب الثالث: سلبيات عدم استقرار الجهاز المصرفي
43	المبحث الثاني: ماهية السيولة المصرفية
43	المطلب الأول: مفهوم السيولة المصرفية
44	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

46	المطلب الثالث: قياس السيولة المصرفية
58	خلاصة الفصل
الفصل الثالث دراسة تطبيقية للسوق النقدية الجزائرية	
50	تمهيد
51	المبحث الأول: السوق النقدية الجزائرية
51	المطلب الأول: نشأة السوق النقدية في الجزائر
52	المطلب الثاني: المتدخلون والوسطاء في السوق النقدي الجزائري
55	المطلب الثالث: سوق مابين البنوك وسوق بنك الجزائر
56	المبحث الثاني: الجهاز المصرفي الجزائري
56	المطلب الأول: نشأة النظام المصرفي الجزائري
67	المطلب الثاني: مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري
60	المبحث الثالث: دراسة لوضعية السوق النقدي ودورها التمويلي في الجزائر خلال سنة 2008-2011
61	المطلب الأول: دراسة وضعية السوق النقدية خلال سنة 2008
64	المطلب الثاني: دراسة لوضعية السوق النقدية خلال سنة 2009
66	المطلب الثالث: دراسة تطور السوق النقدية خلال 2010
69	المطلب الرابع: السوق النقدية خلا لسنة 2011
72	خلاصة الفصل
74	الخاتمة
	قائمة المراجع



قائمة الجداول و الأشكال



الصفحة	العنوان	الرقم
53	المتدخلون في السوق النقدية في الجزائر	الجدول (1-2)

تَرْجُمَةُ
مَدِينَةِ
الْمَدِينَةِ

